

محمد بوعزة

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية



معالم نقدية

للمعقدية
دنيا معالم
المعقدية

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

نشر في
28/09/2016
المسيرة

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

محمد بوعزة



منشورات الاختلاف
Editions El-Khtlef

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 2-0031-01-614-978

جميع الحقوق محفوظة



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: +212 537723276 - فاكس: +212 537200055
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions Elkhthlef

149 شارع حسبية بن بو علي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: +213 21676179
e-mail: editions.elikhtlef@gmail.com

يمنع نسخ أو استغلال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفونوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مغروعة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

التتصيد وفرز الألوان: أهد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)
الطباعة: مطبع الدار العربية للطوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

مقدمة.....9

الفصل الأول

دينامية الدلالة

I - الدلالة في الاستمي البنيوي.....13

1 - الدلالة المحايثة.....13

2 - الدلالة سنن تمفصل.....17

3 - علم الأدب، أسطورة النص.....21

II - الدلالة في الاستمي ما بعد البنيوي.....27

1 - إيدالات معرفية.....27

2 - تحولات وانتقالات الدلالة.....33

2 - 1 الانتقال من البنية إلى البنية.....33

2 - 2 الانتقال من الدلالة إلى الدلالة.....34

2 - 3 الانتقال من النصية إلى عبر النصية.....34

2 - 4 الانتقال من النص إلى التناص.....35

الفصل الثاني

صيرورة التعددية

دينامية النص.....39

إنتاجية القراءة.....42

نسق الإيحاء.....45

لا محدودية السياق.....48

الفصل الثالث

استراتيجية التأويل

- I - التأويل اللا متناهي 61
- 1 - النص تشتت 61
- 2 - لعبة الإحالات اللا متناهية 63
- 3 - رهان التأويل التفكيكي 65
- 4 - المرجعية الهرمسية 67
- II - التأويل المتناهي 71
- 1 - قوانين التأويل 72
- 1 - 1 الاقتصاد التشاكلي 72
- 1 - 1 قصيدة النص 74
- 1 - 3 المعنى الحرفي 77
- 1 - 4 نمذجة 79
- III - مستويات التأويل 83
- خاتمة 89
- المراجع 91

أفكار

الى ولدي جاسر الفرد الصغير الذي يتكاتف حول حياتي بظلاله المشرقة

الى صغيري ياسر الذي حول مطرا جديدا لشجرة فرحنا الصغير

في مرامي عيونكها الصغيرة ترسو قوارب حياتي الناهية

الى امي ولبي ولخوتي دالها وابدا

مُقَدِّمَة

يهتم هذا البحث برصد الإشكالات النظرية والمفارقات المعرفية التي يطرحها مفهومي التأويل والدلالة. كيف يتحقق تعدد المعنى؟ ماهي استراتيجية التأويل؟ ولماذا تختلف هذه الاستراتيجيات؟ هل التأويل له حدود أم أنه مغامرة مفتوحة على المجهول؟

في الفصل الأول تركّز اهتمامنا على تفكيك الوضع الابدستيمولوجي لمفهوم الدلالة، من خلال مقارنة مقارنة ترصد أسسه النظرية في نماذج نظرية ومعرفية مختلفة (اللسانيات البنوية، اللسانيات الثقافية، السيميولوجيا، الشكلائية، نظرية النص، سوسولوجيا النص، التفكيك) الشيء الذي مكّنا من رسم مسار التحولات التي طرأت على مفهوم الدلالة في هذا المنعطف التاريخي والمعرفي المفصلي - ما بعد البنيوية -، حيث انتقل من المقاربة المحايثة إلى المقاربة عبر اللسانية التي تركّز على الطابع الدينامي والسياقي للدليل، الذي يتجلى في مفاهيم التعددية والإنتاجية والتناص والاختلاف والدلالية.

اهتم الفصل الثاني بالبحث في إشكالية تعدد المعنى. وهي إشكالية ذات طابع مضاعف يمس مستويات متعددة في الفهم والتحليل: فهناك أولا النص باعتباره ظاهرة دينامية تتشكل في شبكة من العلاقات والنصيات والبنىات المتداخلة، بمعنى أن أنطولوجية النص لا تحيل على بنية متجانسة أحادية، بل على أنساق وشفرات متعددة، ومستويات

مختلفة ظاهرة ومضمرة، ثم هناك القراءة باعتبارها أيضا ممارسة دينامية تتخللها شفرات وأنساق متعددة وسياقات مختلفة، بحيث أن بناء الدلالة يتولد من هذا التفاعل بين هذه المستويات وطبيعة تعالقها. وهذا ما يفسح المجال أمام اختلاف التأويلات وتعددتها، بحكم اختلاف استراتيجيات القراءة في إعادة تركيب هذه المستويات والربط بينها وتفسير دلالاتها.

وبالنتيجة، انكب الفصل الثالث على تفكيك الاستراتيجيات التأويلية التي يطرحها إشكال التعددية. هل يتعلق الأمر بتعددية محدودة أم لا محدودة؟ وما هو رهان التأويل؟ هل هو بنية وحصر هذه التعددية أم مضاعفتها وتبع سيرورة آثارها اللامائية؟

هكذا، عرضنا برنامجين متعارضين لرهان التأويل، التأويل المتناهي (أمبرتو إيكو) والتأويل اللامتناهي (جاك دريدا)، وكشفنا المرجعيات المؤسسة لكل برنامج والرهانات المحددة لاستراتيجياته، وخلصنا إلى صياغة تصورنا لرهان التأويل باعتباره نشاطا سيميائيا تتحكم فيه سيرورة بنائه لموضوعه، حيث يشكل النص محددًا paramètre لمسار وغاية هذه السيرورة بالتفاعل مع أفق انتظار المؤول.

الفصل الأول

دينامية الدلالة

- I -

الدلالة في الابستمي البنيوي

1 - الدلالة المحايثة

حققت اللسانيات إنجازات نظرية وإبستمولوجية مهمة، سواء على مستوى المنهج والرؤية، أو على مستوى تقنيات وإجراءات التحليل. وبفضل هذا الإنجاز العلمي، تحولت إلى نموذج تمثيلي، تتطلع العلوم الإنسانية الأخرى إلى الاحتذاء به.

لقد أثرت نماذج التحليل المستمدة من اللسانيات، في كل مجالات البحث الإنساني، "بحيث أصبح للغة والثقافة دور مركزي. وبالتماثل مع الحقل الفلسفي، فإن التأثير الواسع للسانيات أنتج وعيا متزايداً، بالدور الذي تلعبه اللغة في عملية البحث ذاتها"⁽¹⁾.

كيف، إذن، تم تصور الدلالة في اللسانيات البنيوية؟ بالنظر إلى الدراسات الفيلولوجية والتاريخية والمقارنة، دشت لسانيات "سوسور" إبدالات جديدة، تتجلى أساساً في مفاهيم النسق، الاعتبارية والقيمة.

تبعاً لهذا الجهاز المفهومي، لم تعد اللغة مجرد وعاء للفكر، يدل مباشرة على الواقع؛ لأنها لا ترتبط بالعالم الخارجي بعلاقة طبيعية، ولا

Tony Bennett, *Formalism and Marxism*, London, Editions (1) Routledge, 1989, p.4.

تحليل عليه مباشرة. إنها تدل على الواقع من خلال وسيط لساني
تصوري، هو نتاج العلاقة بين الدال والمدلول.

بناء على ذلك تبدو علاقة الدال بالمدلول علاقة اعتباطية؛ لذلك
فإن المدلولات لا تعبر عن معطيات أو علاقات واقعية، ولكن عن
تصورات ومفاهيم للأشياء. ويفيد مفهوم "القيمة" *Valeur*، أن
"التصور" الذي يكون مدلول دليل ما ليس محتوي، معطى سلفا بالنسبة
لنسق الدلائل، فهو "ليس سوى قيمة محددة من قبل علاقاته مع القيم
المماثلة"⁽¹⁾.

إن اعتبار مفهوم الاعتباطية مبدأ متحكما في الدلائل
اللسانية، يقصي كل مشروع دلالي لدراسة الروابط بين الدوال
والمدلولات، وبين المدلولات والمراجع. فالموضوعات التي تحدث
عنها اللغة، ليست موضوعات "واقعية"، توجد خارج اللغة، ولكنها
موضوعات تصورية، يتحدد معناها داخل نظام اللغة. وبالتالي،
سيكون الاهتمام المركزي للسانيات هو دراسة هذا النظام الداخلي،
وليس ما هو خارج النظام من علاقات وموضوعات، تنتمي إلى
خطاطة المراجع.

هل يعني مفهوم الاعتباطية إنكار وجود العالم الواقعي بموضوعاته
ومعطياته؟

إن العالم موجود هنا؛ لكن عملية التدليل عليه، يبينها نظام
اللغة، استنادا إلى اشتغال علاقاته الداخلية التي يتحكم فيها مبدأ
الاعتباطية الذي ينفي وجود أية علاقة طبيعية بين الدلائل وموضوعات
العالم الخارجي.

Marcelo Dascal, *la Sémiologie de Leibniz*, Paris, Editions (1)
Aubier Montaigne, 1978, p.29.

ولكن المفارقة تكمن في أنه على الرغم من أن اللغة تدل على الواقع فقط، ولا تحيل عليه مباشرة، أو تعكسه، فإنها تنتج - باستمرار - وهما بأنها تعكس الواقع، بدلا من أن تدل عليه⁽¹⁾.

هل يمكن، إذن، الحديث عن علم دلالة في لسانيات "سوسور"؟ ما هي طبيعة هذه الدلالة اللسانية؟ وهل يمكن اعتبارها أمودجا كافيا وإجرائيا، لاستعارته وتطبيقه في مجالات بحث أخرى، خاصة في الحقل الأدبي؟ وماذا تكشف القراءة التفكيكية لخطاب "سوسور"؟

كما رأينا، تقصي مفاهيم الاعتبارية والقيمة والنسق، كل رهان دلالي لدراسة أنواع الروابط بين الدليل والمرجع، من ميدان البحث اللساني. لذلك، يبدو الأمر طبيعيا، ألا نجد في سيميولوجيا "سوسور" أي تصنيف للدلائل معتمد على طبيعة هذه الروابط مثل تصنيف "بورس" الشهير للدلائل إلى "أمانة"، "أيقون" ورمز⁽²⁾.

ولهذا السبب يشك "مارسيلو داسكال" في إمكانية وجود علم دلالة في هذه اللسانيات البنيوية⁽³⁾، لأنها لا توفر أية قاعدة دلالية، لدراسة الروابط بين اللغة وما تشير إليه، أي بين الدليل والمرجع، مثلما نجد في سيميوطيقا "بورس" التي تقيم بأنواع الروابط بين الرموز والأمارات والأيقونات، وبين الأشياء التي تحيل عليها. على خلاف ذلك، "عندما يرجع سوسور الرابط الداخلي بين الدال والمدلول إلى الدليل نفسه، ويعتبره اعتباريا في جوهره، فإنه يقصي من ميدان

Tony Bennett, Formalism and Marxism, op. cit., p. 5. (1)

Marcelo Dascal, La Sémiologie de Leibniz, op. cit., p. 28. (2)

Ibid, p. 27. (3)

السيمولوجيا دراسة هذا الرابط نفسه، بمعنى، دراسة العلاقات بين اللغة وما تتحدث عنه"⁽¹⁾.

وحتى لو تأملنا المشاريع الطامحة لتأسيس علم دلالة بنيوي، يستلهم منجزات "سوسور"، فإن هذا الطموح لم يتجاوز دراسة العلاقات بين الدوال نفسها. يتعلق الأمر، إذن، بدلالة محاثة يبينها نسق الدوال منظورا إليها كدوال؛ وبالتالي فهي لا تعبر عن علاقات بين الدوال والمدلولات والمرجع، ولكنها تعبر عن علاقات دالية (نسبة إلى الدال) من قبيل الترادف synonymy، التقابل antonymy، التعددية Polysemy والجناس Homophony⁽²⁾. وفي أفضل الأحوال، لا يتعدى هذا الطموح التعبير عن علاقات دلالية بين الجمل من قبيل الاقتران الجملي paraphrase^(*)، الاستلزام Entailment^(**) والتناقض Contradiction⁽³⁾.

كما يظهر من أنواع هذه العلاقات، فإنها في الحالتين معا (الكلمة والجمل) تكشف عن درجات متفاوتة من التعارض أو التعادل أو الإحالة أو التعلق بين كلمة وأخرى، وبين جملة وأخرى، محددة داخل نسق اللغة. إن الأمر يتعلق بعلاقات بين التعبيرات اللسانية "وليست علاقات بين التعبيرات اللسانية و"معانيها"، أو بين "معانيها" وحدها"⁽⁴⁾.

(1) Ibid, p.25.

(2) William O'grady Michal, Contemporary Linguistics, New York, Second Edition, st, Martin's Press; 1993, p.212.

(*) الاقتران الجملي: يتحقق عندما يكون لجملتين نفس المعنى، بحيث تقرن الواحدة بالأخرى مثال: قبض الشرطي على اللص/قبض على اللص من طرف الشرطي.

(**) الاستلزام: معناه أن حقيقة جملة أو صحتها تتضمن بالضرورة حقيقة جملة أخرى، مثال: قتل السم الطفل/مات الطفل.

(3) Ibid, p.213.

(4) Marcelo Dascal, La Sémiologie de Leibniz, op. cit., p. 26.

ينبغي أن نفهم هذا الحصر للدلالة اللسانية في العلاقات المتبادلة بين الدوال، في إطار الطابع التحريدي للدليل عند "سوسور"، وهذا ما سيجعله عرضة لانتقادات إبستمولوجية.

2 - الدلالة سنن تفصل:

في رأي "باختين"، يعتبر هذا التجريد مظهرا من مظاهر الانغلاق، وتعبيرا عن موضوعانية مجردة، لأن "فكرة لسان عربي واعتباطي... لا يعكس الدليل بالواقع، أو علاقته بالفرد الذي يولده، ولكنه يعكس علاقة الدليل بالدليل داخل نظام مغلق"⁽¹⁾. على خلاف ذلك، سعى "باختين" إلى تجاوز مظاهر التجريدية، بالتأكيد على أن الدليل كيان مادي، ملموس سواء كان لفظيا أم غير لفظي، "الدليل ظاهرة تنتمي للعالم الخارجي. وفي العالم الخارجي يتجلى الدليل بنفسه وبكل ما يحدثه من تأثيرات"⁽²⁾.

لا يكتفي الدليل بالوجود المادي المحض، والمجرد من كل فعالية سيمائية، بل إنه يعبر عن تقييم إيديولوجي، ويعكس وجهات نظر عن هذا الواقع. "لا يوجد الدليل كجزء من الواقع، بل إنه يعكس فيه ويحرف جزءا آخر. قد يشوه الواقع أو يخلص إليه أو قد يدركه أيضا من وجهة نظر خاصة... الخ"⁽³⁾. إنه غير منفصل عن ذات التلفظ، وعن السياق الاجتماعي لهذا التلفظ، وبالتالي فهو من طبيعة اجتماعية وإيديولوجية.

(1) ميخائيل باختين، الماركسية وفلسفة اللغة، ترجمة محمد البكري ويعني العبد، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1986، ص 78.

(2) المرجع السابق، ص 19.

(3) المرجع السابق، ص 19.

يطرح هذا المشكل أسئلة بصدد سياق التلفظ وشروط الإنتاج والتلقي. كيف تحضر تلك العناصر في بنية الخطاب؟ ما هي العلاقات التي تربط بينها؟

لقد تطلبت هذه المفاهيم البحث عن نماذج لسانية قادرة على إظهار هذه العلاقات الخفية والمضرة، من ذلك مقترح الدراسة اللغوية النقدية critical language study التي "تحلل التفاعل الاجتماعي بطريقة تركز على عناصره اللسانية، حيث تبدأ بإظهار محدداتها التي تكون مستترة على العموم في نظام العلاقات الاجتماعية، وأيضاً آثارها الخفية التي يمكن أن تحدثها في هذا النظام"⁽¹⁾، مثل العلاقات المستترة بين الدلائل والسلطة والإيديولوجية. تكمن الأهمية الإستمولوجية لهذه المقاربة الموسعة للتلفظ، في كونها تتجاوز الطروحات الاجتماعية والماركسية الآلية التي تعتبر السياق الاجتماعي سبباً خارجياً يتحكم بشكل آلي في التلفظ. على العكس من ذلك، يلور "باختين" رؤية جدلية متفتحة؛ فالسياق اللفظي ليس مجرد سبب خارجي للتلفظ، بل يشكل عنصراً ضرورياً مكوناً لبنية الدلالة.

يترتب -منهجياً- عن هذا التغير لموضوع البحث اللساني، استبدال علم اللسان بعلم جديد هو "علم عبر اللسان، وهو الفرع الجديد من فروع المعرفة الذي أراد باختين أن يبتدعه، وقصد أن يكون موضوعه هو التلفظ"⁽²⁾.

(1) Norman Fairclough, *Language and Power*, London and New York, longman Group UK limited, 1989, p.5.

(2) ترفيثان تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، ترجمة فخري صالح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص 102.

لا توجد أية علاقة تناقض أو انفصال بين علم اللسان وعلم عبر اللسان، لأنهما يشتركان معا في دراسة ظاهرة واحدة (اللغة) على درجة كبيرة من التعقيد؛ ويكمن الفرق في أنهما يدرسانها من جوانب مختلفة. وهذا يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل، حيث يستفيد علم عبر اللسان من نتائج علم اللسان⁽¹⁾.

في إطار هذا الاتجاه التوسعي، ومن منظور تصوري مخالف تماما، اتخذت اللسانيات البنيوية الأمريكية منحى أنثروبولوجيا، يبحث في علاقات اللغة بالثقافة والإنسان والمجتمع. وبالمقارنة مع اللسانيات الأوروبية، "تقدمت في مجال آخر، هو العلاقة بين اللغة والمحيط الثقافي الذي توجد فيه"⁽²⁾.

لقد انتهت أبحاث "سابير" و"بلومفيلد" إلى خلاصات نظرية مهمة، ألقت أضواء جديدة على طبيعة اللغة، غير كونها نسقا للقواعد. بالنسبة لهذا الاتجاه الأنثروبولوجي، إن ما يحدد وينين شكل ثقافة ما، وطريقة حياة جماعة ما هو اللغة. وكما يقول "سابير"، لا تعيش الكائنات الإنسانية في العالم الموضوعي وحده، أو في عالم الأنشطة الاجتماعية، ولكن من خلال هذه اللغة المميزة التي تشكل وسيطا للتعبير عن المجتمع، وإنه من الوهم الاعتقاد بأن اللغة مجرد وسيلة عرضية لحل مشاكل التواصل والتفكير.⁽³⁾

إن أهمية اللغة تكمن في أن العالم الواقعي يتأسس على العادات اللغوية للجماعة. وتنهض اللغة بوظيفة تحديد الاختلافات الثقافية بين

(1) ميخائيل باختين، شعرية دوستوفسكي، ترجمة د. جميل نصيف التكريتي، الدار البيضاء/بغداد، دار توبقال/دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 1986، ص 263.

(2) Terence Hawkes, *Structuralism and Semiotics*, London, Editions Methuen Co. Ltd, 1979, p.30.

(3) Ibid, p.30

جماعة وأخرى، لأن العادات اللغوية "تطرح بشكل مسبق بعض الاختيارات التأويلية"⁽¹⁾.

ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أساسية، تكمن في اعتبار اللغة نسقا للترميز Encoding، يشكل التوسط Medium المبدأ الجوهرى المتحكم فى اشتغال هذا النسق، أى أن اللغة تتوسط العلاقة بين الذات وما يوجد خارجها فى العالم.

تنهض اللغة، كنسق للترميز، بخلق وضعية فهم وإدراك تسمح للذات بالتححرر من إرغامات العالم الموضوعي، عبر الامتلاك الرمزي لمعطياته؛ أى عبر هذه القدرة على إنتاج صور وتمثيلات لواقع التجربة والمعيش. فمن خلال استعمال الذات للغة، وترميزها للواقع الموضوعي، تتمكن من إدراكه فقط كما يفصله هذا النسق.

إن الترميز باعتباره نشاطا ذهنيا لإنتاج الصور والأشكال، يعبر عن الرغبة الأنتروبولوجية العميقة للذات فى امتلاك العالم من خلال تنظيم وقائعه وفهم عتماته. فإذا كان العالم يتبدى كمتصل^{(2)(*)} Continuum، لا شكل له ولا قسمات، ولا يحده زمان أو مكان، فإن

(1) Ibid, p.31

(*) فى قاموس "لاند": "المتصل فى معناه العامى يحيل على كيان لا يعرف للتوقف عند حد بعينه كما لا يعرف النواقص. أما من الناحية الفلسفية، فإن المتصل هو كيان لا يتكون من عناصر مميزة، أى أنه لا يحضر فى الذهن من خلال عناصره". وفى تعريف "ليكو": "يتعلق بتصور يفترض وجود حالة سابقة عن أى تمفصل، حيث تمثل الكتلة الفكرية من خلال كل عديم للشكل. وهذا للكل يخضع، لكي يصبح قادرا على التقليل، إلى مفصلة تخبر عن وحدته المكونة له. ولهذا السبب، فإن ما نعرفه عن الدلالة هو شكل وليس مادة" نقلا عن أمبرتو أيكو السلاويل بين السيميائيات والتفكيكية ترجمة، سعيد بنكراد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، 2000، ص 141.

(2) Terence Hawkes, Structuralism and Semiotics, op. cit., p.31.

اللغة تشكل السنن المركزي في مفصلة وترميز هذا "المتصل" وتقطيعه إلى وحدات وكيانات قابلة للإدراك والتمثل، ضمن مفاهيم وحدود وأشكال.

3 - علم الأدب، أسطورة النص:

لقد كان لتصورات "سوسور" تداعيات وآثار حاسمة على النظرية الأدبية، بحيث أصبحت المقاربة اللسانية أنموذجا، تبناه عدد من المنظرين. يستند هذا التبشير للنموذج اللساني، إلى خلفية إبستمولوجية تلح على وجود "نحو كلي"، لا يحتوي فقط كل اللغات، ولكن كل الأنظمة الدلالية: "تخضع كل الأنظمة الدلالية لنحو واحد، وليس فقط كل اللغات. إن هذا النحو كلي، ليس فقط لأنه يشكل كل لغات العالم، ولكن لأنه يتطابق مع بنية العالم ذاتها"⁽¹⁾.

بما أن الأدب يعتبر نظاما دلاليا، تلعب فيه اللغة دورا مركزيا، فإنه سيشكل حقلًا مثاليا لتطبيق مقولات ومبادئ البحث اللساني. إن ما تم تكريسه من مفاهيم النسق والاعتباطية والقيمة في اللسانيات، سنجده آثاره وامتداداته في النظرية الأدبية.

اعتمادا على هذه المرجعية اللسانية، سيتم النظر إلى الأدب على أنه نظام دلالي، ينبغي تركيز البحث على كشف علاقاته، وتحديد خصائص طبيعته، وهو ما ستصطلح "الشكلانية" على تسميته بـ "الأدبية"، "إن موضوع العلم الأدبي ليس هو الأدب وإنما الأدبية Littérarité، أي ما يجعل من عمل ما عملا أدبيا"⁽²⁾.

(1) Ibid, p.96.

(2) جماعي، نظرية المنهج الشكلي، ترجمة إبراهيم الخطيب، بيروت/الرباط، الشركة المغربية للناسرين المتحدين/مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1982، ص 35.

هكذا سيتحدد موضوع علم الأدب، في البحث عن خصائص وتحليلات هذه الأدبية في الأجناس الأدبية، بهدف تفسير وصياغة القوانين المجردة للأدب؛ ولهذا السبب لم يتركز اهتمامه على الأعمال المفردة، بل على الأدب الممكن، "ليس العمل الأدبي في حد ذاته هو موضوع الشعرية، فما تستنطقه هو خصائص هذا الخطاب النوعي الذي هو الخطاب الأدبي، وكل عمل عندئذ لا يعتبر إلا تجليا لبنية محددة وعامة، ليس العمل إلا إنجازا من إنجازاتها الممكنة، ولكل ذلك فإن هذا العلم لا يُعنى بالأدب الحقيقي بل بالأدب الممكن"⁽¹⁾.

يرسم هذا العلم الأدبي حدوده الإستمولوجية، بإقصائه للتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع من مجال اهتمامه، حتى لا يصبح مجرد فرع تابع لهذه العلوم، "ففي دراساتها لم تكن نتعرض لقضايا بيوغرافية أو سيكولوجية الخلق، مفترضين أن هذه القضايا الهامة جدا والمعقدة جدا، يجب أن تحتل مكانتها في علوم أخرى"⁽²⁾.

ما يهم في هذا الوضع الإستمولوجي الجديد للأدب، أن مفهوم "الأدبية" يقود إلى تكريس أطروحة استقلال العمل الأدبي، عن شروط إنتاجه وسياق تلقيه. فإذا كانت الدلائل تستعمل في الخطاب العادي والعلمي، بهدف عملي صرف، هو التواصل، فإن الخطاب الأدبي يخرق هذه القاعدة حين يجعل وظيفة الدلائل، تتجه نحو إبراز الرسالة ذاتها. وقد بلور "جاكسون" هذه الوظيفة الذاتية للأدب في مفهوم "الوظيفة الشعرية" التي تولد من استثمار الدلائل في ذاتها؛ وهي

(1) تريفيلان طودوروف، الشعرية، ترجمة شكري المبخوث ورجاء سلامة، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الثانية 1990، ص 23.

(2) نظرية المنهج الشكلي، مرجع منكور، ص 65.

ترتبط بالمتعة الجمالية، ولا تقتصر على الشعر وحده، بل يشترك فيها النشر أيضا.⁽¹⁾

يشكل مفهوم "التغريب defamilirization عند "شكولوفسكي"، أحد مظاهر هذه الخاصية الجمالية؛ ويفيد أن الإدراك في الأنشطة اليومية، يصبح اعتياديا وآليا؛ وينتج عن ذلك أن علاقتنا بالأشياء تصبح نمطية ومألوفة. بالمقابل، تحطم الوظيفة الجمالية للأدب هذه "الاعتيادية" و"الآلية"، وتجعلنا نكتشف هذه الأشياء بشكل مختلف، "إن جدوى وجود الفن هي تمكيننا من استعادة الإحساس بالحياة والشعور بالأشياء، ومن رؤية الحجر حجرا. وتكمن غاية الفن في إعطاء إحساس بالأشياء كما نراها، وليس كما نعرف عليها. إن تقنية الفن هي جعل الموضوعات غير مألوفة Unfamiliar والأشكال معقدة، وزيادة الطبيعة المعقدة للإدراك ومدته، لأن عملية الإدراك غاية جمالية في ذاتها، ويجب أن تطول، فالفن طريقة لاكتشاف الصنعة الفنية للموضوع artfulness، لأن الموضوع غير مهم"⁽²⁾.

استلمت البنيوية الإرث الشكلي وطورته في اتجاه نحت لغة واصفة دقيقة. إن الكثير من التصورات البنيوية تجد مرجعيتها في الجهاز المفهومي للشكلايين. فالسرديات البنيوية تأسست أساسا على أعمال "إيغنبام" و"شلوفسكي" في التمييز بين المبنى الحكائي والمتن الحكائي، ودراسة ظواهر التحفيز، وأنساق الحكى والوظائف. وفي الخطاب

(1) رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988، ص 33.

(2) Roger Webster, Studying Literary Theory, London, Arnold, second Edition, 1996, p.38.

الشعري اتجهت البنيوية إلى تطوير الخطاطة التواصلية لـ "جاكسون" ومفاهيم التوازي والنبر والتكرار...

لقد تمت كل هذه التطورات في حوض "الشعرية"، باعتبارها العلم الذي يبحث في الممكن الأدبي، على قاعدة استقلالية النص الأدبي. فقد أعلن "بارث" "موت المؤلف"، ولم يعد هناك أي مسوغ منهجي ونظري للبحث عن معنى النص في سيرة الكاتب وظروفه الاجتماعية والتاريخية، وتم استبداله بالبحث عن هذا المعنى داخل النص: "علاقاته الداخلية، علاقات اللغة والشكل"⁽¹⁾.

يظهر الإسقاط البنيوي للنموذج اللساني، في الإلحاح على أن الأشكال الأدبية والثقافية تشكل أنساقا مبنية ومنظمة مثل نسق اللغة. إلا أن هذه الفرضية الإبستمولوجية أثارت تساؤلات نقدية تبحث في الاختلافات بين اللغة والأدب؛ فقد نبه "جاكسون" إلى أن التقنيات اللسانية، لا ينبغي أن تطبق في دراسة الأدب مباشرة، بدون تعديلات.

من الناحية الإبستمولوجية يختلف بناء نحو النص تماما عن بناء نحو اللغة، سواء على صعيد خصوصية الموضوع، أو على صعيد المفاهيم والأهداف، "بطبيعة الحال، لا يشبه بناء نحو نص بسيط تماما نحو لغة. على نحو اللغات أن يفسر ليس فقط المعطيات المتوفرة في لغة ما، بل أيضا المعطيات المحتملة، أي العدد اللانهائي من الجمل التي قد تنتجها اللغة. ولأن لأنحاء اللغات هذه القدرة التوقعية، فبالإمكان اختبارها على معطيات جديدة في اللغة. أما فيما يخص نحو نص منفرد، لا تتوفر معطيات محتملة يمكن اختبار التحليل على أساسها. رغم ذلك،

23. Ibid, p (1)

نظريا، يمكننا نحو نص، من وصف نص إلى حد ما، لإنتاج نص آخر لا يتميز عنه أسلوبيا. عمليا، من النادر التمكن من هذا كليا، لأن الأعمال الأدبية متفردة بشكل كبير، ولأن بنيتها الداخلية تعتمد على عوامل ليست لسانية بشكل خالص⁽¹⁾.

على الرغم من كل هذه الانتقادات المعرفية للشعرية، سواء في صيغتها الشكلانية أو البنيوية، فإن المشروع النظري والمنهجي الذي راهنت عليه، ما يزال راهنا وحيا لإتمامه وتعميقه، كأن قدر النقد في كل زمان أن يكون بنيويا، "من هنا، فالنقد الأدبي بنيوي في كل عصر، بفعل جوهر، وبفعل مصر. لم يكن ليُعرف ذلك، وأصبح يدركه الآن، وهو يفكر اليوم في نفسه، في مفهومه ونظامه وطريقته"⁽²⁾.

وتزداد هذه الصلاحية إلحاحا، إذا قارنا الشعرية بالاتجاهات التي سبقت البنيوية أو عاصرتها، حيث كانت دراسة الأدب تذوب في علوم أخرى: السيرة، تاريخ الأفكار، علم الاجتماع والتحليل النفسي. إن ما كان مفقودا هو الاهتمام بالنص الأدبي في ذاته، والمبادئ المتحركة في أدبيته. وعلى أساس هذه الفرضية النظرية لم يعد موضوع الشعرية هو المعنى، بل قوانين الأدبية، "وهي [الشعرية] بخلاف تأويل الأعمال النوعية، لا تسعى إلى تسمية المعنى، بل إلى معرفة القوانين العامة التي تنظم ولادة كل عمل، ولكنها بخلاف هذه العلوم التي هي علم النفس وعلم الاجتماع... الخ، تبحث عن القوانين داخل الأدب

Elizabeth Closs Draugott, Mory Louise Pratt, *Linguistics*, (1) Copyright, by Harcourt Brace Jovanovich. Inc., 1980, p.28.

(2) جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1988، ص 133.

ذاته. فالشعرية إذن مقاربة للأدب "مجردة" و"باطنية" في الآن نفسه⁽¹⁾.

لقد تعرض مفهوم "المحاينة" لانتقادات من اتجاهات سوسيولوجيا النص الأدبي، لأنه يوحي بأن المعاني متعالية وكلية، ويعكس رؤية لا تاريخية للأدب، حيث ينفي أي تأثير للأدب بشروط الإنتاج والتلقي.⁽²⁾ هذه الانتقادات وإن كان لها ما يبررها في إطار صراع النظريات، فإنها لا تمنع التأكيد على فعالية مفهوم المحاينة، حتى ولو لم تكن هناك "محاينة خالصة" أو مطلقة، وتكمن فعاليته في أنه يحصن المحلل ضد أي ارتداد في تأويل النص إلى الأحكام المسبقة الجاهزة. إن ما يلح عليه النقد المحايت، ليس رفض كل التأويلات الخارجية للنص، بصفة مطلقة، ولكن اعتبارها ثانوية، ما دامت المقومات الأدبية هي أدبية قبل أن تكون نفسية أو اجتماعية أو تاريخية.

(1) ترفيطان تودوروف، الشعرية، مرجع مذكور، ص 23.

(2) Roger Webster, Studying Literary Theory, op. cit., p.23

- II -

الدلالة في الابدستي مي ما بعد البنيوي

1 - إبدالات معرفية:

انطلقت ما بعد البنيوية، كحركة نقد وتفكيك للبنيوية من داخلها. وبقدر ما شكلت ما بعد البنيوية، عملية تطوير لتصورات متضمنة في البنيوية، فإنها كانت أيضا معارضة ساخرة لبعض أسسها الفلسفية والإبستيمولوجية. وسنحاول الكشف عن مظاهر هذه المعارضة، وما ترتب عنها من نتائج حاسمة على اشتغال مفهوم النص والدلالة.

أ. ضد مبدأ الصورة: ظل الطموح العلمي البنيوي هو تأسيس علم الأدب Poétique، موضوعه "الأدبية". ولتحقيق هذا الطموح النسقي، تحدت مهمة الشعرية في "صورة" و"شكلنة" formalisation كل النصوص والأشكال الأدبية في "نحو كلي" مجرد، على غرار نحو اللغة.

إن الأثر النظري المباشر، لهذه النزعة النسقية، هو عدم الاهتمام بالنص الأدبي في خصوصيته، لأنه لا يشكل إلا تجليا لهذه البنية المجردة العامة.

سيتحلى "بارث" في مرحلته ما بعد البنيوية، عن الرهان النسقي الذي كان يؤمن به في مرحلته البنيوية، لأنه سيكتشف طابعه الاختزالي والشمولي الذي يحطم فرادة وخصوصية النص، "وهذا ما

كان يرغب فيه المحللون الأوائل للمحكي: إرجاع كل محكيات العالم (وهي كثيرة) إلى بنية واحدة. لقد كانوا يفكرون في استخلاص نموذج من كل حكاية، وتأسيس بنية سردية كبرى، انطلاقاً من هذه النماذج، يمكن إسقاطها (من أجل التحقق) على كل محكي. إنها مهمة شاقة (العلم يكون بالصبر وتحمل العذاب)، وغير مرغوب فيها في النهاية، لأن النص يفقد اختلافه. ولا يشكل الاختلاف -بداية- ميزة ممتلئة وذاتية (طبقاً للتصور الأسطوري للإبداع الأدبي)؛ إنه لا يشكل ما يحدد فردانية كل نص، وما يعينه ويؤشر عليه ويوسمه، وينهيه. إنه على النقيض، اختلاف لا يتوقف، ويرتبط بلا نهائية النصوص واللغات والأنساق: إن كل نص مسرح لهذا الاختلاف⁽¹⁾.

لقد تغيرت المسوغات النظرية والأهداف المعرفية؛ وأصبح الرهان الفلسفي هو البحث في الاختلاف والتغاير، وليس في المشابهة والانسجام. لذلك فإن كل مشروع لكشف هذه البنية المجردة الواحدة، لا قيمة له، لأن كل نص هو شبكة من الاختلافات والإحالات والمرجعيات المتعددة، "هذا هو شأن النص، إنه لا يمكن أن يكون هو ذاته إلا في اختلافه (الأمر الذي لا يعني تفردَه). وإن قراءته لا تتم إلا مرة واحدة (مما يجعل علماً استقرائياً-استنباطياً للنصوص أمراً وهمياً، ليس هناك "نحو" للنص)؛ وبالرغم من ذلك فهو نسيج من الاقتباسات والإحالات والأصداء"⁽²⁾.

(1) Roland Barthes, S/Z, Paris, Editions du Seuil, 1970, p.9.

(2) رولان بارث، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 1993، ص 63.

من هنا، جاءت الضرورة الملحة لتأسيس مقاربة جديدة، لا تعالج النصوص كتجليات لبنية مجردة واحدة، بل تنظر إلى النص في فرادته وخصوصيته وتعددته التي تحطم انغلاق النسق، ولتحقيق هذه المقاربة النصية، يقترح "بارث" مفهوم "التحليل النصي": "يسعى التحليل النصي إلى "رؤية" النص في اختلافه - الشيء الذي لا يعني فرديته غير القابلة للوصف - لأن هذا الاختلاف "منسوج" في أسنن معروفة؛ ينظر التحليل النصي إلى النص على أنه نتاج شبكة مفتوحة، هي لا نهائية اللغة نفسها، المبنية دون حدود"⁽¹⁾.

على خلاف الشعرية التي تقوم على منهج استقرائي واستنباطي، يتحدد التحليل النصي كاستراتيجية قراءة، وممارسة نصية.

وفي الحقل الفلسفي، يعيد "دريدا" طرح مسألة الصورة، من منظور الإشكال الإستمولوجي للعلاقة بين العام generality (موضوع العلم) والخاص particularity (موضوع التأويل)، وبين البنيوية والتفكيكية. ففي الوقت الذي تؤسس البنيوية هويتها كعلم، يبلور التفكيك هويته كممارسة نقدية، لا ترى في الطموحات العلمية للبنيوية سوى "أحلاما مستحيلة"⁽²⁾.

من خلال اكتشاف اللا عقلانية الشاذة للنصوص، وقدرتها على حرق كل نسق، يحطم التفكيك ولاء البنيوية المطلق للعقل، ويتبث استحالة قيام علم الأدب، أو علم الخطاب، لذلك يعود بالبحث

Roland Barthes, *L'aventure Sémiologique*, Paris, Editions du Seuil, 1985, p.315. (1)

Jonathan Culler, *On Deconstruction, Theory and Criticism after Structuralism*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1982, p.220. (2)

النقدي إلى مهمة التأويل. وبدلاً من اعتبار الأعمال الأدبية مجرد تجليات لبنية شعرية للسرد، مثلاً، ينبغي على النقد دراسة الروايات الفردية، لإدراك مقاومتها وتحطيمها لمنطق السرد⁽¹⁾.

لقد ترتب عن هذا التحول في الهدف الفلسفي والإبستمولوجي من البحث النقدي، واستبدال منطق الاستقراء والصورة، باستراتيجية النقد والتأويل، تركيز البحث على النصوص وتعدد معانيها، وتفكيك الانسجام الظاهر للأنساق، وذلك على خلاف البنيوية التي أهتمت قضية المعنى لصالح النسق والبنية.

ب. ضد الداخل/الخارج: بحكم الآثار اللسانية لمفاهيم القيمة والنسق والتزامن، ترسخ البنيوية فصلاً بين الداخل والخارج، وتعتبر مشروعها مقاربة داخلية للأنساق؛ وبالتالي عملت على نفي "الخارج" من فردوس البنية.

لقد رسمت هذه الثنائية للنظرية الأدبية حدوداً إبستمولوجية متصارعة، استنفذت جدالهما في تحديد ما هو داخل الأدب، وما هو خارج عنه. وفي "نظرية الأدب" يصنف "ويليك" و"وارين" المناهج الأدبية إلى الاتجاه الداخلي والاتجاه الخارجي⁽²⁾.

في الفلسفة سينهض "دريدا" بتفكيك هذه الثنائية، وتبيان مفارقاتها. إن الفصل بين الداخل والخارج، هو من آثار فلسفة الحضور، ذلك أن العناصر لا تنقسم بهذا الوضوح الساطع إلى داخل وخارج، لأنها ترتبط بعلاقات معقدة. فلا وجود لداخل خالص، ولا لخارج خالص، بمعزل عن شبكة العلاقات المتداخلة، "إن إطاراً خارجياً، يمكن

(1) Ibid, p.220.

(2) رينيه ويليك، أوستين وارين، نظرية الأنث، ترجمة محيي الدين صبحي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981، ص 73.

أن يشتغل بوصفه العنصر الأكثر جوهرية لعمل ما. وبالنقيض، إن ما يظهر بوصفه عنصرا أكثر باطنية، أو مظهرا أكثر مركزية لعمل ما، فإنه يكتسب هذا الدور من خلال الخصائص التي تتركه خارج العمل أو في مقابله⁽¹⁾.

لذلك يلزم تفادي الرؤية المثالية التي تفصل بينهما فصلا مطلقا. فلكل طرف في هذه المعادلة نتائج وتحولات وآثار تمتد للطرف الآخر، بحيث لا يمكن أن نتصور أي طرف منهما، يكون "حاضرا" présent في مكان ما في النص، منفصلا عن حركة الاختلافات والآثار، فلكل واحد منهما امتدادات وآثار في الآخر تجعله عرضة للتحويل من موقع إلى آخر، "فالخارج عرضة باستمرار لأن يصبح "موضوعا" داخل تقاطب الذات/الموضوع، أو ليصبح "الواقع" الآمن لخارج النص، وهناك بعض الأحيان داخل يكون مزعجا بقدر ما يكون الخارج مهدئا، وهو شيء لا يلزم تجاهله في حملة النقد الموجهة ضد الطوية والذاتية، فنحن هنا داخل منطق بالغ التعقيد⁽²⁾.

في هذا المنحى التفكيكي، يستغني "دريدا" عن هذه الثنائية الميتافيزيقية، وينحت مفهوم "الاندغام"⁽³⁾ invagination للدلالة على العلاقة المعقدة بين الداخل والخارج، فلا وجود للحضور في فلسفته. على صعيد نظرية الأدب، لا ينبغي لمفهوم المحايثة أن يقود إلى حالة من خيبة الأمل، تلغي المرجع والسياق، ذلك أن النص استراتيجية معقدة من العلاقات والمرجعيات والإحالات، لا يمكن اختزالها إلى

(1) Jonathan Culler, On Deconstruction, op. cit., p.198.

(2) جاك دريدا، مواقع، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1992، ص 65.

(3) Jonathan Culler, On Deconstruction, op. cit., p.198.

مفهوم مجرد مثالي. ويسمح السياق بتجاوز النموذج البنيوي، وذلك بتفعيل شروط المرجع الذي يشكل "جزءا مكملًا للتلفظ"⁽¹⁾. إن الحدود التي تقيمها المحايثة بين الداخل والخارج، قد لا تكون إلا حدودا مفتعلة تاريخيا، "أعتقد أن من غير الممكن الانحباس داخل النص الأدبي. وإن المحايثة أو الباطنية الأدبية المحض، تقوم في نظري على الاحتماء داخل الحدود المقامة تاريخيا، والتي تفترض مجموعا كاملا من العقود التاريخية المتعلقة بتأطير النص، وتحديد وحدته، وامتته، وضماناته القانونية، وما إلى ذلك من تحديدات اجتماعية-قضائية. يجب بالطبع، بصورة مؤقتة على الأقل، أن نتحرك داخل هذه الحدود، لدفع القراءة المحايثة إلى أبعد ما يمكن، ولكنها لا تستطيع في رأيي أن تكون جذرية تماما. هذا شيء نابع من بنية النص نفسه. إننا لا نستطيع أن نبقي داخل النص...أعتقد أن ثمة بين خارج النص وداخله توزيعا آخر للمجال أو الحيز. وأعتقد أنه سواء في القراءة الباطنة أم في القراءة التفسيرية للنص عبر مسيرة الكاتب، أو تاريخ الحقبة، يظل شيء ما ناقصا دائما"⁽²⁾.

لقد تمت إعادة صياغة مفهوم السياق، من خلال عملية تفكيك مزدوجة للنموذج البنيوي الشكلي، وللنموذج السوسولوجي التجريبي. فالسياق لم يعد يشكل في منظور سيميوطيقا التلقي، معطى جاهزا، نرد إليه النص. إنه نتاج التفاعل بين استراتيجية النص واستراتيجية القارئ. وأي مقارنة دينامية تتوخى فهم النص في تعددته المعقدة، بالتركيز على بنياته الداخلية، فإنها لا تكتشف فعالية هذه

Emile Benveniste, *Problèmes de Linguistique Générale* 2, (1) Edition Gallimard, 1974, p.82.

(2) جاك بريد، الكتابة والاختلاف، مرجع مذكور، ص 81.

البنيات، إلا إذا نظرت إلى النص من وجهة نظر تفاعلية، تظهر العلاقات المعقدة بين النص وسياقه السوسيوثقافي-تاريخي.

طبقا لهذا الصوغ السيميائي للمرجع^(*)، لا تقيم القراءة السياقية بكشف العلاقات السببية بين الشروط الاجتماعية والتاريخية وبين بنيات النص، ولكنها تتوخى "إنشاء توازيات بين المظاهر الإيديولوجية والبلاغية لعمل أدبي محدد"⁽¹⁾.

2 - تحولات وانتقالات الدلالة:

يمكن تلخيص معالم الإبستيمي ما بعد البنيوي للدلالة في الانتقالات المعرفية التالية:

2 - 1 الانتقال من البنية إلى البنية:

لم تعد غاية التحليل إظهار بنية structure موحدة للنص، تعتبر تحلياً لبنية مجردة، في إطار نحو النص، ولكن إنتاج بنية للنص structuration⁽²⁾، تعين تعدده، وانفلاته من أي شكل (بنية) فثائي ومكتمل. أصبح المحلل ينظر إلى النص كممارسة إنتاجية، و"استبدلت الصورة السكونية المغلقة عن النص الأدبي التي ترافق مفهوم البنية، بصورة ديناميكية مفتوحة معبر عنها بمفاهيم مثل الحركة Play والممارسة"⁽³⁾.

(*) بخصوص مفهوم سميأة المرجع في سيميوطيقا التلقي، انظر تصور إيكو للنص في الفصل الثالث استراتيجيات التأويل.

(1) Umberto Eco, The Role of the Reader, Bloomington, Indiana University, Press 1984, p.126.

(2) Roland Barthes, S/Z, op. cit., p.27.

(3) آن جفرسون وديفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة، ترجمة سمير مسعود، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1992، ص 188.

2 - 2 الانتقال من الدلالة إلى الدلالية:

باعتبار النص ممارسة إنتاجية، لم يعد ينظر إلى الدلالة Signification، كمعنى كامن في النص، تتحدد مهمة المحلل في العثور عليه، ولكن كسيرورة دلالات وعمليات، تعيد توزيع الأنساق، في لعبة من الإحالات والترابطات غير متناهية، "نعني بالدلالية Signifiante هذا العمل من التمييز والتنضيد والمواجهة الذي يمارس في اللغة، ويطرح على خط الذات المتكلمة سلسلة دالة تواصلية ومبنية نحويًا. وسيكون على الدلالية Sémanalyse، التي تدرس في النص الدلالية وأنماطها، أن تحترق الدال ومعه الذات والدليل، والتنظيم النحوي للخطاب، للوصول إلى هذه المنطقة التي تتجمع فيها بذور هذا الشيء الذي يمارس الدلالة في حضور اللسان"⁽¹⁾.

استبعدت، إذن، النظرة الفضائية التي ترى المعنى كشيء مخبوء في قاع النص، يعثر عليه المحلل ويكشف عن سحره، برؤية دينامية ترى المعنى في اشتغاله وتحولاته، بفعل عمليات الدلالية.

2 - 3 الانتقال من النصية إلى عبر النصية:

بسقوط وهم البنية المكتفية بذاتها، لم يعد الباحث ينظر إلى النص، كبنية محايثة، وإنما كفضاء ونسيج لتفاعل أنساق متعددة تحيل على أسنن مختلفة. أصبح النص علامة عبر نصية من خلال ارتباطه المتبادل مع داخله أو خارجه. فكل نسق في النص يحيل على نسق آخر في النص، أو على نسق آخر في النص الثقافي العام، وهذه العملية

Julia Kristeva, *Semiotiké: Recherche Pour une Sémanalyse*, (1)
Paris, Editions du Seuil, 1966, p.11

"يتم فصل النص مع المجتمع والتاريخ، لا بطرائق حتمية، ولكن اقتباسية"⁽¹⁾.

2 - 4 الانتقال من النص إلى التناص:

انهارت أسطورة الحلم الرومانسي التي كانت تصور النص على أنه "خلق" من عدم، وأصبح النص عبارة عن نسيج من نصوص سابقة، يقوم بامتصاصها وتحويلها، لذلك ستركز الاهتمام على البحث في درجة التعالقات والتحويلات ووظيفتها، خاصة على صعيد إنتاج الدلالة. ويشكل التناص عنصرا حاسما في تشييد دينامية الدلالة، لأنه يفتح فضاء النص على شبكة أسنن وأنساق متعددة، حيث تتكسر وحدة النص من خلال اشتغال صيغ الاقتباسات والإحالات.

لقد فرض مفهوم التناص استراتيجيات جديدة، أعادت رسم مستقبل الدراسة الأدبية، إذ انفتحت على مناطق بحث واستكشاف جديدة، ظلت مستبعدة من المشروع البنيوي. ويرصد "مارك أنجينو" خطوط هذا المستقبل في التحولات الآتية:⁽²⁾

- إعادة النظر في مفهوم المؤلف والعمل الأدبي، خاصة مع جماعة "تيل كيل" Tel-quel.
- الانتقال من الدليل اللغوي إلى الدليل السيميائي والإيديولوجي بوجه عام.
- رفض كل انغلاق للنص اعتبارا لأهمية النظر إلى كل نص بمثابة امتصاص لنصوص سابقة.

Roland Barthes, *L'aventure Sémiologique*, op. cit., p.329. (1)

(2) مارك أنجينو وآخرون، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة أحمد المديني، الدار البيضاء، منشورات عيون المقالات، الطبعة الثانية، 1989، ص 111.

ستتقود هذه التحولات المعرفية والانتقالات النظرية، إلى تشييد تصور دينامي للنص، باعتباره ظاهرة إنتاجية Productivité: "فالنص، إذن، إنتاجية، وهو ما يعني:

1. أن علاقته باللسان الذي يتموقع فيه هي علاقة إعادة توزيع redistributif (هدم بناء). ولذلك يمكن مقارنة النص من خلال المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللسانية المحضة؛
2. إنه تحوير للنصوص وتناص: في فضاء نص ما تتقاطع وتتصادم ملفوظات عديدة، مقتطعة من نصوص أخرى⁽¹⁾.

(1) Julia Kristeva, Semiotiké, op. cit., p.52.

الفصل الثاني

صيرورة التعددية

تقودنا هذه الإبدالات والتحويلات، وما يترتب عنها من نتائج
دراماتيكية، تتعلق بمفهوم النص ووضعه، إلى البحث في الأسس اللسانية
والمعرفية لمفهوم التعددية. كيف يتحقق تعدد المعنى؟

دينامية النص:

يشكل النص طرفا فعالا في عملية التدليل، ذلك أن طبيعة النص
لا تختزل إلى وحدة مثالية، كما ادعى النقد الجديد⁽¹⁾، ولا إلى منطق
بنية مجردة كما تدعي البنيوية. إن النص نسيج من عناصر متغيرة، ومن
علامات مختلفة، تحيل على أنساق رمزية وثقافية متعددة، وأحيانا
متعارضة.

تبدى، إذن، طبيعة النص كشبكة من الاقتباسات والتحويلات
لنصوص سابقة، تقاوم كل تفسير أحادي، يقمع حريتها في الانتشار.
ومعنى هذا، أن هذه الطبيعة التعددية تشكل عنصرا أساسيا في عملية
تكون النص وإنتاجه، وليست مجرد مظهر خارجي أو كمي.

إن هذه التعددية النصية، لا تولد من الوفرة العددية للعناصر
التي يتكون منها النص الأدبي، بل تنفجر، بشكل حاسم، من
حقيقة أن هذه العناصر تنتمي إلى مقولات ومرجعيات مختلفة في

(1) Roger Webster, *Studying Literary Theory*, op. cit., p.22

الكيف⁽¹⁾. وتشكل هذه العناصر في تعالفيها، فضاء سيميائيًا مفتوحًا للعب العلامات وتشابكها، إلى درجة أن طرق وأشكال الربط بينها كثيرة، يصعب حصرها.

في محاولة لضبط هذه العناصر والمظاهر المتعددة لطبيعة النص، في قائمة محصورة، يقترح "ربرت ألتير" التصنيف التالي: "البنية، الأسلوب، السياق، المجاز، التركيب، المنظور، النبوة، الوهم، التلميح، التكرار، الأعراف، النوع، التقطيع، المادة، الرسم الطباعي، التشخيص، الحافز، الموضوع، الإحالة خارج الأدبية"⁽²⁾.

ما نلاحظه على هذه القائمة المقترحة، أنها عبارة عن جرد كمي لمجموعة من العناصر، يفتقد للتأطير النظري والمفهومي. فالكثير من هذه العناصر في هذه القائمة تنتمي لنفس المقولة، وبالتالي يمكن تنظيمها وتأطيرها نظريًا في نسق واحد.

لقد حاول بعض الدارسين بلورة نموذج نظرية لهذه العناصر المتعددة، من خلال تأطيرها في مقولات متسقة، من ذلك تصنيف "بنيامين" الذي يفترض أن النص الأدبي يتكون من ثلاثة أبعاد متضافرة، كل واحد منها يتوقف على الآخر:

المتكلمون، الأصوات، المواقف.

المعاني، الإحالات، أطر الإحالات.

النص المنظم⁽³⁾.

ويعيد "باحثين" تركيب هذه العناصر في ثلاث مقولات

Robert Alter, *The Pleasures of Reading in an Ideological Age*, (1) New York, Touchstone Simon and Schuster building Rockefeller center, 1989, p.215.

Ibid, p.215. (2)

Ibid, p.215. (3)

نظرية: "إننا نميز في العمل الفني، وبدقة أكثر، في التشكيل الفني بين ثلاثة عناصر: المحتوى le contenu المادة le matériau، الشكل la forme"⁽¹⁾.

لا يمكن، إذن، فهم طبيعة النص، إلا من خلال تعالق هذه العناصر وتشكيلها لفضاء سيميائي تبادلي. وفي الوقت الذي اتجهت فيه البنيوية، بحكم رهاقها النسقي إلى اختزال هذه الوقائع والمظاهر إلى نظام ما^(*)، أي إلى الوحدة؛ أظهرت ما بعد البنيوية أن هذا النظام السيميائي هو آلية من آليات تعديد النص وتشتيته.

لذلك، فإن أية قراءة فعالة ينبغي ألا تقرأ النص في وحدته وسكونه، بل في تعدده وتوتره، لأن عملية الربط بين الأنساق والدلائل المتغايرة للنص، تتطلب إنتاج استراتيجيات متعددة من التركيبات والإحالات والتوازيات. وأمام تعدد هذه العناصر، فإن احتمالات الربط تتعدد، ولا تخضع لأية تراتبية، تعلي من خطوة عنصر على حساب العناصر الأخرى:

"أما لعبة الاختلافات فتتطلب تركيبات وإحالات تمنع أن يكون أي عنصر بسيط، في أي لحظة وبأي شكل من الأشكال، حاضرا لذاته وفي ذاته... فإن أي عنصر لا يمكنه أن يشغل كدليل دون الإحالة على عنصر آخر لا يكون هو نفسه حاضرا حضورا بسيطا. هذا التسلسل يجعل من كل عنصر (وحدة صوتية كان أو خطية) مستكونا انطلاقا مما يوجد فيه من العناصر الأخرى من السلسلة أو

Mikail Bakhtine, *Esthétiques de la Création Verbale*, (1) Gallimard, 1984, p.196.

(*) انظر -مثلا- استقراء تودوروف لهذا النظام في كتابه في الشعرية، مرجع منكور، ص 30.

النسق. إن هذا التسلسل أو النسيج هو النص الذي لا ينتج نفسه إلا من خلال تحويل نص آخر⁽¹⁾.

ارتكازا على هذه السيورة السيميائية تتفاعل أنساق النص، ولا تتوقف عند حدود؛ بحيث يكون في مقدور النص الاشتغال خارج كل سياق دلالي، من خلال إواليات هذا النظام السيميائي التبادلي.

إنتاجية القراءة:

إن اعتبار النص فضاء ديناميا لأنساق متعددة، لا ينبغي أن يهمل الاستراتيجية الفعالة للقارئ، في ترهين هذه التعددية. وإذا كانت الدلالة لا وجود لها خارج شرط تأويلها، فينبغي على القراءة أن تؤسس فعلها كإنتاج وممارسة، وليس كاستهلاك.

كما رأينا - في تفكيكنا لإبدالات ما بعد البنيوية - تغير الوضع الإبستمولوجي لمفهوم النص مع إعلان "بارث" موت المؤلف: "لقد أصبحنا نعلم أن الكتابة لا يمكن أن تفتح على المستقبل إلا بقلب الأسطورة التي تدعمها: فميلاد القارئ رهين بموت المؤلف"⁽²⁾.

تقتضي إنتاجية القراءة تفعيل تعددية النص، عن طريق تفكيك مختلف الأنساق النصية، ذلك أن اشتغال النظام السيميائي التبادلي رهين بتدخل القارئ الذي يقوم بعملية الربط بين الدلائل، حيث يغدو مشاركا في الاستراتيجية النصية.

على هذا النحو، نلاحظ أن اشتغال النظام السيميائي التبادلي، يتأسس على إوالييتين: الإواليية البنيوية التي تصدر عن دينامية النص،

(1) جاك دريدا، مواقع، مرجع منكور، ص 29.

(2) رولان بارت، درس السيميولوجيا، مرجع منكور، ص 87.

والإوالية التداولية التي تصدر عن دينامية القراءة. إنه نتاج العلاقة التعاقدية بين القارئ والنص.

يمكن للقارئ أن يفعل هذه التعددية، باختيار هذا السنن أو ذاك، مادام النص يطرح أمامه كشبكة مفتوحة من الدلائل. ففي s/z⁽¹⁾ مثلاً، يقترح "بارث"، بوصفه قارئاً، خمسة أسنن لتفكيك قصة "بلزاك". كما يمكن للقارئ تقطيع النص إلى وحدات قراءة عمودية أو أفقية، وإعادة تركيبها. هكذا يتحدد فعل القراءة باعتباره ممارسة إنتاجية.

لقد بينت نظرية التلقي أن القراءة، بما هي تفاعل بين القارئ والنص، شرط ضروري لسيورة إنتاج المعنى؛ وبدونها لا يحقق النص وجوده:

"بالنتيجة، القارئ الضمني، ليس متجذراً في أي جوهر تجريبي، إنه يتجذر في النص نفسه. إن النص لا يكتسب حقيقته إلا إذا قرئ ضمن شروط الترهين articulation التي من المفروض أن النص يحملها بنفسه، حيث توجد إعادة بناء المعنى من طرف الآخر"⁽²⁾.

يقوم المبدأ الأساسي في إنتاجية القراءة، على فرضية حرية القارئ في تفكيك النص. ولا يخلو هذا التفويض المطلق من نزعة تداولية، تبرر استعمال القارئ للنص، لتحقيق لذة القراءة.

لم يعد المعنى كما في المقاربة المحايثة يكمن في النص، منعزلاً عن سياقه اللساني والتدولي:

(1) Roland Barthes, S/Z, op. cit., p.25.
(2) Wolfgang Iser, L'acte de lecture et Théorie de L'effet Esthétique, Editions Pierre Mardaga, 1988, p.43.

"وتعود المحايثة في هذا المجال إلى تقليد قديم، سابق على أي مشروع للوصف العلمي للمعنى، ويتعلق الأمر بالهيرمنوطيقا الدينية القائمة على الوحي. إن المعنى محايث للنص لأن هناك من أودعه فيه الله أو الإنسان، ذلك ليس مهما. ومن هنا جاءت استراتيجيات الكشف والتوضيح"⁽¹⁾.

مع هذا التحول الإبستمولوجي الذي لحق وضع النص، في ما بعد البنيوية، أصبح المعنى سيرورة نشاط سيميائي تنتج عن فاعلية التعاضد النصي للقارئ. وما يسوغ إنتاجية فعل القراءة هو فرضية اعتبار التعدد الدلالي خاصية مميزة للنص الأدبي، ومقاربتة على أنه تحويل لنصوص عديدة، أي كظاهرة سيميائية إنتاجية.

يفسر هذا الإبدال المعرفي للمعنى، "اغتيال" "بارث" للمؤلف، وتوزيع القارئ بدور البطولة في مسرح إنتاج المعنى. من جهة أخرى، أطاح هذا الانقلاب في الأدوار بالنظرة الرومانسية التي تمجد أسطورة الكتابة باعتبارها "خلقا" و"إبداعا"، وتخط من القراءة، إذ تجعل منها "ملحقا" للكتابة، بالمعنى التفكيكي، وخطابا ثانيا عن الخطاب الأول، الأصلي الجوهرية. هذه التبعية منظمة في تراتبية هرمية، لا يمكن فهم مفارقاتها، بدون استعادة جذورها الميتافيزيقية المتمثلة في اعتبار الكتابة نوعا من "الإلهام" و"الوحي"، يوازي الوحي الإلهي. إنها صورة الكاتب-الإله التي حطمتها مفهوم التناص في ما بعد البنيوية؛ فلم يعد هناك "خلق" أو كتابة من فراغ، وإنما إعادة كتابة النصوص وإنتاجها في سياقات جديدة.

(1) فرانسوا راسيني، المعنى بين الموضوعية والذاتية، ترجمة محمد الرضواني، مجلة علامات، العدد 13/2000، ص 59-60.

بإعادة الاعتبار لدور القارئ، تمت الإطاحة بهذه التراتبية الرومانسية، وتحرير القراءة من تبعيتها، ووضعيتها الثانوية بالقياس إلى الكتابة. إن القراءة إعادة كتابة للنص، وممارسة إنتاجية.

نسق الإيحاء:

بما أن الأدب ينتمي إلى حقل الممارسات الرمزية⁽¹⁾، فإن الدلالة الأدبية، ينبغي البحث عنها في اشتغال الرمز. والمسألة هي معرفة الإوالية التي تمكن هذه الممارسة الدلالية من الاشتغال. إنها تكمن في المفهوم الأساسي: الإيحاء.

انطلاقاً من مرجعية "يلمسليف"، يؤسس "بارث" تصوره للإيحاء:

"يشكل الإيحاء connotation معنى ثانياً، يتكون الدال فيه من دليل أو نسق لدلالة أولى هي التقرير dénotation: فإذا كان (ت) هو التعبير وكان (م) هو المحتوى، وكانت (ع) هي العلاقة بين هذين العنصرين اللذين يؤسسان الدليل، فإن صيغة الإيحاء هي: [ت ع م] ع م^{(*) (2)}.

تبعاً لهذه الخطاطة، يجعل الإيحاء من نسق أول (ت ع م) التعبير عن نسق ثان [(ت ع م) ع م]، حيث يكون النسق الأول مستوى التقرير، والنسق الثاني مستوى الإيحاء.

(1) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص 162.
(*) (ت): التعبير.
(م) المحتوى.
(ع) العلاقة.

(2) Roland Barthes, S/Z, op. cit., p.13

على هذا النحو، تنبثق الدلالة الأدبية عندما تتجاوز اللغة النسق الأول، أي اللغة التقريرية، وتصدر عن الإوالية الإيحائية، باعتبارها إنتاجا لمعان جديدة، غير المعاني الأولى التي يقررها النسق الأول (اللسان).

إذا سلمنا بمقولة التقرير التي تقوم على فرضية المعنى الأول، المباشر، فإن البحث في نظام اشتغال التقرير، من خلال مقارنته بنظام اشتغال الإيحاء، يوضح وجود اختلافات بنيوية وأسلوبية وتداولية بين التقرير والإيحاء⁽¹⁾:

1. اختلاف في الزمان: يدرك التعبير الإيحائي بعد التعبير التقريري.
 2. اختلاف في الأداة اللسانية: يصدر التقرير عن الكلمات، بينما يمكن للإيحاء أن يولد من صوت، من جملة أو من عمل كامل.
 3. اختلاف في وسائل الفهم: يفهم التقرير استنادا إلى القواعد النحوية. بالمقابل يحتاج الإيحاء إلى السياق: ظروف زمكانية، أطراف التواصل...
 4. اختلاف في الأثر: ينقل التقرير إدراكا معرفيا خالصا وبسيطا، بالمقابل ينتج الإيحاء أثرا جماليا.
 5. اختلاف في الكم: التقرير أحادي، الإيحاء متعدد.
 6. اختلاف في التلقي: يمكن للتلقي أن يتوجه بشكل جيد إلى شخصية؛ والإيحاء إلى شخصية أخرى.
- تبين هذه الاختلافات بين نظام نسق الإيحاء وبين نسق التقرير، أن الإوالية الإيحائية تسم الدلالة الأدبية بالتعدد والتعقيد، سواء على مستوى ترميز المعنى، أو على مستوى غموض السياق وأثر التلقي.

(1) Tezvetan Toddorov, *Symbolisme et Interprétation*, Paris, Editions du Seuil, 1978, p.12.

وإذا كانت رؤية "يلمسليف" و"تودوروف" تتأسس على المقارنة بين التقرير والإيحاء، فإن "بارث" يتجاوز هذه الثنائية، حيث يعتبر اللغة كلها إيحاء. فلا وجود لمدلول أولي يمتلك المعنى الحقيقي والأصلي. ولا يشكل هذا الامتلاك إلا نوعاً من الوهم:

"ليس التقرير أول المعاني، ولكنه يوهم بذلك؛ ومن خلال هذا الوهم، فإنه يشكل آخر الإيحاءات (تلك التي تبدو مؤسسة للقراءة ومنهية لها)؛ إنه الأسطورة المثالية التي يوهم النص من خلالها، بالعودة إلى طبيعة اللغة، إلى اللغة كطبيعة"⁽¹⁾.

بغض النظر عن هذا الخلاف النظري، فإن ما يهمنا من منظور وظائف، هو الدور الوظيفي للإيحاء في تعديد معاني النص، وترهين استراتيجية التأويل، لفهم المعاني الممكنة.

في هذا الاتجاه الوظيفي، يخصص "بارث" مزايا الإيحاء وآثاره على الدلالة الأدبية، في الوظائف التالية:

1. وظيفة دلالية: "يضمن الإيحاء تشتيتاً (محدوداً) للمعاني"⁽²⁾.
2. وظيفة سيميولوجية: "إن وجود نسقين مختلفين، التقرير والإيحاء، يسمح للنص بأن يشتغل، بوصفه لعباً. كل نسق يحيل على الآخر، حسب حاجيات وهم ما"⁽³⁾.
3. وظيفة تداولية: "إن الإيحاء، من خلال توليده -مبدئياً- للمعنى المزدوج، يشوش على صفاء التواصل Pureté إنه تشويش إرادي... مضاد للتواصل"⁽⁴⁾.

(1) Roland Barthes, S/Z, op. cit., p.16.

(2) Ibid, p.15.

(3) Ibid, p.15-16.

(4) Ibid, p.15.

في ضوء هذه المزايا المتنوعة، يبدو الإيجاء نسقا مولدا لتعددية النص، ينتج في مستوى النظام الدلالي وظائف جديدة للرسالة.

لا محدودية السياق:

تكن مردودية السياق في تشتيت دلالات النص وانتشارها، من منظور التفكير، في عدم استقراره وتغيره، لأنه يجعل تأويل النص مفتوحا على سياقات جديدة. ويرتبط هذا الانفتاح البنيوي للسياق، بطبيعة العوامل المؤثرة في تشييده، وهي الزمان والمعرفة والاستعمال. وبالضرورة، فإن تغير هذه الأطر، يلحق تحولات بقواعد ومعايير السياق، لذلك يمكن القول بأنه لا وجود لسياق جاهز، معطى سلفا، يشغل كمرکز، ويحدد مسبقا التأويل الحقيقي والوحيد لمعنى النص. هناك فقط قراءة سياقية تستثمر ما يتوفر لديها من معطيات نصية وتداولية، ترجح فهما معنا للنص بين احتمالات عديدة.

لا تمنح هذه الرؤية التفكيرية أي امتياز للسياق، لتأسيس نفسه كحضور سابق على النص، كما هو الأمر في المقاربة الاجتماعية التحريية، لأنها تجعل منه وسيطا لبناء موضوع التأويل.

يتعلق الأمر، إذن، بضرورة فهم مركبة توفر إطارات وخطاطات للقراءة؛ هي بمثابة معايير وإرغامات، تحدد الشروط الممكنة لفهم معنى النص. استنادا إلى هذه السيرة السيميائية يكون بإمكان السياق ترشيح تأويل معين للنص، دون اعتباره التأويل الوحيد، المقبول، مادام الأمر يتعلق بسيرة فهم معقدة، تتم عملية إعادة تشييدها في كل مرة تغير فيها شروط السياق وعوامله.

تشير هذه التعديلات إلى أن السياق ليس وعاء لمعنى حقيقي، أصلي، لا يتغير، بل يشكل استراتيجية قراءة، لترهين فهم النص في

شروط لسانية وتداولية ممكنة، ويكون "لكل قارئ الحق في اتباع هذا المسار أو ذاك، وله الحق في تشويه أو إهمال المسارات التي يشير إليها النص استناداً إلى أهدافه ومقامه التاريخي"⁽¹⁾.

إن تغير الشروط الموجهة لأهداف القراءة، يشكل الضمانة الأساسية للقارئ، كي يعيد بناء معنى النص في ضوء السياقات الجديدة. ومعنى هذا أن "السياق غير محدود"⁽²⁾.

تكشف هذه الإوالات التي تبين اشتغال السياق الانفتاح البيوي الذي يميز سيرورة عمله. فبسبب تغير الشروط المعرفية والثقافية وآفاق الانتظار، يظل السياق مفتوحاً على سيرورة بناء جديدة، غير محدودة، لأنه "لا توجد أية حدود لما يمكن أن يشتمل عليه سياق معين"⁽³⁾.

فكل المعطيات والوقائع التي تصاحب قراءة النص، تظل نسبية، لأنها كيانات مبنية، تخضع لعملية إعادة البناء في كل مرحلة. وبالتالي فإن السياق يظل مفتوحاً لأن يشتمل على معطيات جديدة.

ومثلما توضح اللسانيات، المعنى يحدده السياق. ولهذا السبب أيضاً، فإن المعنى يخضع لإوالية التغير الملازمة للسياق، ويكتسب دلالات جديدة، في السياقات التي تطرأ عليه:

"فتغير السياق يمكن أن ينقل عبارة واحدة من مدح إلى ذم، ومن تقرير مجرد إلى تلميح خفي. بل إن السياق يمكن أن ينقل الكلمة إلى ضد معناها المعروف"⁽⁴⁾.

(1) فرانسوا راسيتي، المعنى بين الموضوعية والذاتية، مرجع منكر، ص 63.

(2) Jonathan Culler, On Deconstruction, op. cit., p.123.

(3) Ibid, p.123-124.

(4) شكري محمد عيلاد، اللغة والإبداع، مصر، أنترناشيونال برس، الطبعة الأولى، 1988، ص 127.

تفرض علينا سمة التغيرية المميزة للسياق، أن ننظر إليه كعنصر من عناصر توليد تعددية النص، حيث يترتب عن هذه التغيرية السياقية تجديد دلالات النص، عبر سياقات مختلفة:

"بما أن أي رسالة لا يمكن أن تدل إلا في سياق معين، وفي علاقة بهذا السياق، فإن الهوية السيميوطيقية للنص، تكون قابلة للتغير سياقيا. بمعنى أنها غير منفصلة عن الوضع التاريخي الذي ترهن في إطاره"⁽¹⁾.

والنتيجة المباشرة لهذه التغيرات والتحويلات في السياق هي "تغيرية السمات الدلالية والتركيبية للنص"⁽²⁾، التي تظهر بطريقتين مختلفتين:

"فهناك من جهة التغيرية الأجناسية للنص الواحد غير تاريخ تلقيه، ومن جهة أخرى، هناك تغيرية المرجعية الأجناسية للسمات النصية المتماثلة التي تنتمي لنصوص مختلفة، مكتوبة في مراحل مختلفة"⁽³⁾.

تصب كل هذه التغيرات التي تلحق الاختيارات الشعرية والأجناسية للنص، في إمكانية تحديد قراءته، فالسمات التركيبية والدلالية لا تستمر في التعبير عن الدلالات نفسها التي دلت عليها في السياق الأصلي. وفي الوقت الذي يطرح فيه السياق الجديد معطيات قرائية جديدة، فإنه يكشف عن دلالات جديدة، ولا يكفي بإعادة إنتاج المعنى نفسه الذي أعطي للنص في سياق تلقيه الأصلي، لأن السياق الجديد يختلف جذريا عنه. إن القيم والأعراف التي تكون

Jean-Marie Schaeffer, *Qu'est-ce qu'un Genre Littéraire*, (1)
Paris, Editions du Seuil, 1989, p.134.

Ibid, p.135. (2)

Ibid, p.135. (3)

أساسية بالنسبة لمثلث، قد تصبح بدون جدوى لمثلث في سياق آخر.

في هذا الإطار من التغيرات الدلالية والأجناسية للنص الواحد في سيرورة تلقيه، يلاحظ "جون ماري شايفر" أن ثيمة الجنون التي كانت مرتبطة بثيمة الفخر الفروسي في رواية القرن السابع عشر، أصبحت ترتبط بالمعاناة الوجودية أو الميتافيزيقية في وقتنا الراهن⁽¹⁾. من هنا، فإن التحول الدلالي للنص الواحد، عبر مسيرة تلقيه، لا يرجع إلى تعدد بنيوية كنص أدبي في ذاته، وإنما يكمن -أساساً- في التحول في معايير "التجنس القرائي" *généricité lectoriale*، أي مجموع القيم اللسانية والأعراف الثقافية التي تشكل أفق انتظار القارئ، ويعتمد عليها في تأويل النص:

"في حين كلما ابتعدنا زمنياً -أو ثقافياً- عن السياق الأصلي للنص، كلما كانت الاختلافات بين التجنس التأليفي *auctoriale* والتجنس القرائي كبيرة جداً: التجنس التأليفي يبقى لصيقاً بالسياق الأصلي، مادام أنه ثابت *Constante*، بالمقابل، فإن التجنس القرائي متغير، يفتني (أو يضعف) في كل سياق مستجد. وبمعنى آخر، إذا اعتمدنا سياق تكون النص كنقطة انطلاق، فإن النظام التأليفي يبقى "متجانس زمنياً" *Homochrone*، بينما يصبح النظام القرائي "متغير زمنياً" *hétérochrone*"⁽²⁾.

تقدم ظاهرة الترجمة مثلاً جيداً، لقابلية التحول الدلالي للنص الواحد، من خلال عمليات إعادة الصوغ السياقي المتتالية له
:recontextualisation

Ibid, p.137. (1)

Ibid, p.154. (2)

"إن أي انتقال من لغة إلى لغة أخرى يتضمن -بداية- إعادة صوغ سياقي. ويمكن أن نقبل كقاعدة عامة، أنه كلما كانت لغة الانطلاق ولغة الوصول تنتميان إلى كونين ثقافيين مختلفين، فإن بعض السمات الأجنبية للنص الأصلي تكون مهددة بفقدان وظيفتها في نص الوصول، وتصبح مرتبطة بتحديدات أجنبية غير ملائمة للنص الأصلي"⁽¹⁾.

كل هذه التحولات سواء في السمات الدلالية أو التركيبية للنص المترجم، تشكل سببا لإضفاء معان جديدة عليه. إن تغيير النص الأصلي لسياق تلقيه، يجعله عرضة لعملية إعادة صوغ سياقي تتناسب مع قيم وآفاق انتظار الجماعة المتلقية:

"إلا أن الترجمة التي تقوم على أساس نقل عمل من مجال اجتماعي إلى مجال آخر، تفترض ليس فقط تغييرا لشفرة الدلالة الفكرية بل أيضا أدوات جمالية جديدة. وبالتالي فإن ما يتم نقله عن طريق الترجمة ليس إلا جزءا من الإبداع الأدبي والباقي تشكله الجماعة المتلقية"⁽²⁾.

إن اشتغال الترجمة كتحويل، يقود إلى نوع من التحول الدلالي في سمات النص وآثاره ووقعه، ويتم ترهين هذا التحول من خلال عمليات الصوغ السياقي للنص في وضعيات جديدة مختلفة زمنيا وثقافيا. وإذا كانت إواليات اشتغال السياق من تحول وتغييرية، تجعله لا محذودا- من منظور التفكيك -من خلال إعادة تشييده، كلما تغيرت

Ibid, p.145. (1)

(2) بيير زيماء، النقد الاجتماعي، نحو علم اجتماع للنص الأدبي، ترجمة عائدة لطفي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991، ص 313.

شروط التلقي والمعرفة، فإن هذه اللا محدودة، تظل -مع ذلك- مشروطة بإرغامات ومعايير الجماعة المتلقية:

"فداخل وضعية تاريخية معطاة، فإن الضمانة -وهي ضمانة استباقية- على التوضيح تكمن في وجود معقولة مقبولة. وهذا الأمر ينسحب، وإن بدرجات متفاوتة، على الإجماع الاجتماعي الذي يؤسس الحقيقة النسبية للمعنى على مستوى جميع الوحدات ابتداء من الكلمة وانتهاء بالنص"⁽¹⁾.

إن هذه المقبولة المؤسسة على قواعد تصديق لسانية وتداولية، تشكل -في حالة التغيرية وإعادة الصوغ السياقي- شروطا وتقييدات لهذه اللا محدودة، تحملها أهداف وغايات جماعة بشرية، في لحظة تاريخية. وتكون النتيجة سن مقاييس تفضيل واختيار تحقق هذه الغايات.

(1) فرانسوا راستي، المعنى بين الموضوعية والذاتية، مرجع منكور، ص 64.

الفصل الثالث

استراتيجية التأويل

تطرح التعددية واللا نهائية مشكل رهان التأويل. هل يمكن حصر المدلولات المتعددة أم لا؟ هل تنفي التعددية وجود أي مدلول؟ وبالعكس، هل ينفي مفهوم الحقيقة، وجود مدلولات متعددة؟ وهل سيكون رهان التأويل إثبات مدلول نهائي للنص؟ أم ترك النص يسبح في فراغ دلالي، لا نهائي؟

تتعدد الاستراتيجيات التأويلية في موضوع رهان التأويل، بحيث يمكن أن نعين ثلاثة أنماط للتأويل:

التأويل المطابق: يتوخى الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، وبذلك يطابق بين مقاصد الكاتب وقصدية النص.

التأويل المفارق: يسلم بتعدد دلالات النص. ومعنى ذلك، أن مقاصد النص تفارق - بالضرورة - نوايا المؤلف، ولا تتطابق معها. إنه يعزل النص عن سياق المؤلف وعن أصله. واستنادا إلى طبيعة هذه التعددية، يتفرع هذا النمط إلى نوعين:

التأويل المتناهي: ينطلق من مسلمة تعددية دلالات النص، إلا أنه ينظر إلى طبيعة هذه التعددية، على أنها تعددية محدودة، تحكمها قوانين التأويل ومعايره، سواء تلك المتعلقة بالإرغامات اللسانية والثقافية للنص، أو المعرفة الموسوعية للقارئ. فالتعددية لا تعني اللا نهائية، لأن التأويل يخضع لقوانين وإستراتيجيات نصية، توجه هذه التعددية نحو مسارات تأويلية محتملة ومسوغة نظريا.

لا يتعلق الأمر بكبت القوة الدلالية لهذه التعددية، من خلال فرض معنى أصلي أحادي؛ بل باستراتيجية بناء التأويل لموضوعه، في سيرورة سيميائية، تنتهي بتفضيل وترشيح مدلول محتمل في سياق معين. ولا يمثل هذا التأويل المحتمل -بالضرورة- التأويل الوحيد.

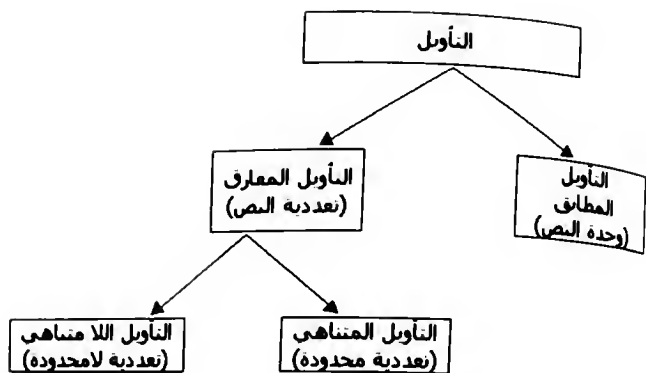
التأويل اللا متناهي: ينظر إلى طبيعة تعددية النص، على أنها تعددية لا محدودة؛ وبالتالي فإن رهان التأويل مفتوح على مغامرة اللا نهائية؛ فلا وجود لحدود أو قواعد يستند إليها التأويل، سوى رغبات المؤول الذي ينظر إلى النص على أنه نسيج من العلامات واللا تحديدات، لا توقف انفجارها الدلالي أية تخوم.

تنفي هذه اللا نهائية المطلقة، كل استراتيجية لسانية وسيميائية لبناء موضوع التأويل، من شأنها أن تفرض حدودا وقيودا على لعبة التأويل:

"فمقابل زمن العلامات الذي هو زمن الأجل المحدود، ومقابل زمن الجدل الذي هو بالرغم من كل شيء زمن خطي، لدينا زمن التأويل الذي هو زمن دائري. فهذا الزمن مرغم على أن يمر من الموقع الذي مر به من قبل. الأمر الذي ينتج عنه أن الخطر الوحيد الذي يتهدد التأويل هو أن نؤمن بوجود علامات تتمتع بوجود أصلي، أولي، حقيقي، كما لو كانت آثارا بارزة واضحة منسقة. وعلى العكس، من ذلك، فإن ما يضمن حياة التأويل هو ألا نؤمن إلا بوجود تأويلات"⁽¹⁾.

توضح الخطاطة أنماط التأويل:

(1) ميشيل فوكو، خصائص التأويل المعاصر، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، مجلة فكر ونقد، العدد 16، 1999، ص 138.



إذا كان التأويل المطابق لا يهمننا، لأنه يقوم على ما يسميه النقد الجديد بـ "المغالطة القصدية" ⁽¹⁾ the intentional fallacy، أي البحث عن دلالة أحادية، سابقة في الوجود على النص، هي الدلالة الحقيقية والأصلية للمؤلف، فإننا نسلم بالتأويل المفارق. وسنحاول مناقشة إشكالية التعددية التي يطرحها التأويل المفارق، بتقدم نماذج تمثيلية عن التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي لاستقصاء أسسهما الإبستمولوجية، وبيان حدود كفايتهما؛ ثم نحدد موقفنا من إشكالية التعددية واللامتائية ورهان التأويل.

Catherine Belsey, *Critical Practice*, London and New York (1) Routledge, 1988, p.15.

التأويل اللا متناهي:

يعد "دريدا" أبرز ممثل للتأويل اللا متناهي. إن التفكيك باعتباره استراتيجية قراءة، لا يبحث عن الانسجام، بل يؤكد الوجود الدائم للاختلاف والمغايرة^(*) Différance، وغياب أية حدود تقف عندها الدلائل. إن هذه الحركة الموسومة باللا متناهي، هي رهان التأويل التفكيكي الذي يتبدى في صورة "تبه فعال ومنهجي"⁽¹⁾.

1 - النص تشتيت:

إن النص في تصور "دريدا" آلية تشتيت Dissémination، نتج

(*) المغايرة: مفهوم تفكيكي يحدد فعل الاختلاف والإرجاء في آن واحد. وتحيل المغايرة على الحركة النشطة التي تفعل سلطة الاختلاف. إن المغايرة هي الفعل المنتج للاختلاف وآثاره وامتداداته التي تخرق المتعارضات الثنائية في الفلسفة المثالية (فلسفة الحضور) من قبيل (معقول/محسوس، روح/جسد، دال/محلول). ولعبة الاختلافات والآثار الناتجة عن حركة المغايرة هي ما يحدد الدلالة في نظر "دريدا"، لأن كل علامة في النص تحيل على علامة أخرى، في سيرة لا متناهية من الإحالات، لا تحتاج نظريا أن توقف. ومعنى هذا أن الدلالة هي دائما في حالة اختلاف وإرجاء. انظر مواقع مرجع مذكور، ص 29-30.

(1) فرناند هالين - فراتك شويرويجن، من الهيرمينوطيقا إلى التفكيكية، ترجمة د. عبد الرحمن بوعلي، ضمن كتاب نظريات القراءة، وجدة، دار النشر الجسور، الطبعة الأولى، 1995، ص 51.

سلسلة من الإحالات اللا متناهية؛ ويترتب عن هذا اللا تناهي غياب أية حدود تقيد هذه الممارسة النصية. فالنص في توزع دلائله وانتشارها الفضائي والزمني، يتفصل عن ذات التلفظ وسياقه، أي كل ما يمكن أن يشكل معايير لسانية وسميائية في عملية التأويل:

"يكون من الضروري، إذن، وفي فضاء من هذا القبيل، ألا يكون للكتابة حرفيا أي معنى خصوصا إذا كانت محمولة على هدي ذاك السؤال. إنما فقط تحاول مع نفسها، تمتد وتحاول أن تقف على نقطة انهيار القصدية. وأن نغامر في عدم -إرادة- قول-أي- شيء معناه الدخول في اللعبة؛ أي أولا في لعبة المغايرة التي تقوم على كون أية كلمة أو مفهوم أو ملفوظ معقول سيكون عاجزا عن تلخيص الحركة الفضائية النصية للاختلافات انطلاقا من الحضور اللاهوتي لمركزها"⁽¹⁾.

إن ما يقصده "دريدا" بالحضور اللاهوتي للمركز، هو التسليم مسبقا بوجود حقيقة أو قصدية أو أصل سابق على النص. ويفترض هذا التسليم وجود مركز متعال، يكبح حركة الاختلافات والآثار.

في مقابل هذه الوظيفة الاحتوائية للمركز (المعنى الأصلي، قصدية المؤلف)، يتبدد النص وينشطر في حركة التشتيت، باعتبارها ممارسة نصية، تنتج عن لعبة الدوال المفتوحة على شبكة لا نهائية من الإحالات. ذلك أن الدوال تحدد بدوال أخرى، وهذه الأخيرة، بدورها، تحدد بدوال أخرى. وهكذا لا تصل سيرورة الإحالات إلى نقطة نهاية.

(1) جاك دريدا، مواقع، مرجع منكور. ص 19-20.

يترتب عن هذه العملية السيميائية، أن التشيت غير قابل للاحتواء والاختزال في بنية دلالية مغلقة:

"وإذا كنا لا نستطيع أن نلخص التشيت، أي المغيرة الذرية، في فحوها المفهومي، فذلك لأن قوة وشكل ظهورها تفتقاً الأفق الدلالي... والتشيت تعدد توليدي وغير قابل للاختزال. الإضافة وشغب النقص يشرخان جسد النص ويمنعان شكلته النهائية الانغلاقية، أو على الأقل يمنعان التصنيف المتخم لمواضيعه ومدلوله وإرادة قوله وقصديته"⁽¹⁾.

2 - لعبة الإحالات اللامتناهية:

ما هي العوامل المتحركة في التشيت، كممارسة نصية؟ كيف تستبدل سلطة الإحالة المباشرة بسلطة النص؟

إن النص، كأبي دليل Signe، لا ينتج نفسه، إلا من خلال اللعبة التكرارية للترابطات والإحالات. إنه نسيج من الأنساق والمرجعيات، ينتج نفسه بفعل آلية امتصاص نصوص أخرى وتحويلها، بحيث إن أي نسق لا يوجد إلا من خلال الإحالة على نسق آخر. وتشكل هذه السلسلة اللامتناهية من الإحالات شرط وجود النص.

يرجع هذا التصور للنظام الدلالي للنص إلى مفهوم "السيميوزيس اللامتناهي" عند "بورس" *la sémiotique illimitée*. إن الدليل هو ما يحدد شيئاً آخر، وليس الشيء ذاته. ويؤشر مفهوم السيميوزيس على إمكانية أي دليل أن يتحول إلى دليل لآخر، في سيرورة لا متناهية من الإحالات، هي سيرورة السيميوزيس.

(1) المرجع السابق، ص 45-46.

يذهب "دريدا" بهذا المفهوم إلى أقصاه. بالنسبة له لا يوجد الدليل في جزيرة، منعزلا عن غيره من الدلائل، بل في سيرورة ترابطات مع الدلائل الأخرى. وإن دليلا فرديا خالصا، يوجد مرة واحدة لا يمكن أن يعتبر دليلا.

تفسر هذه السلسلة من الترابطات المعقدة، الطابع التكراري للدلائل. وينتج ذلك عما يسميه "دريدا" بآثر Trace الدلائل الأخرى⁽¹⁾، حيث يفضي كل دليل إلى دليل آخر في سيرورة لا متناهية من الإحالات:

"لا يوجد مدلول واحد ينجو من لعبة الإحالة، حتى لو استرد نفسه، إن وجود الكتابة هو وجود اللعب. والآن يعود اللعب إلى نفسه، ماحيا الحد الذي كان يعتقد بإمكان تنظيم حركة الدلائل انطلاقا منه"⁽²⁾.

لهذا السبب، لا نحتاج نظريا إلى أن نوقف سيرورة الإحالات المفتوحة على اللا متناهي، لأن أي مدلول يشتغل دائما، ومن قبل كدال⁽³⁾؛ وبالتالي لا يوجد شيء مما تسميه فلسفة الحضور^(*) بالمدلول

(1) John Sturrock, Structuralism, London, Fontana Press, 1993, p. 139.

(2) Jacques Derrida, Of Grammatology, tr. Gayatri Chakravorty Spivak, Baltimore and London, Johns Hopkins, University Press, 1976, p. 7.

(3) Ibid, p. 7.

(*) فلسفة الحضور: يقصد "دريدا" بهذا المفهوم الفلسفة المثالية التي هيمنت على الفكر الغربي، لأكثر من ألفي سنة منذ أفلاطون. ويعني الحضور، حضور الموضوع أمام الذات وفي الوعي. إنها تقوم على وهم أن الوعي يدرك الموضوعات مباشرة، وبشكل كلي وكامل دون وسائط وعلامات. الحضور يسبق اللغة والدلالة، ويتجلى ذلك في اعتقاد فلسفة الحضور بوجود معنى أو حقيقة أو أصل خارج اللغة. بالنسبة لـ "دريدا" لا يوجد حضور خالص، ولا يمكن له أن يكون مباشرا. هناك فقط حركة الاختلاف والآثر والمغايرة. للتوسع في مبادئ فلسفة الحضور، انظر د. سامي أدهم، مسرح الفلسفة: الحداثة يد مرفوعة ضد حامل اللوغوس، مجلة كتابات معاصرة، العدد 194/21.

المنعالي: معنى خارج اللغة. فالسيميوزيس يعني ضياع كل أشكال
"الواحدة" Uniqueness و"المباشرة" Immediacy⁽¹⁾.

3 - رهان التأويل التفكيكي:

ما هو الموضوع الذي يتوخاه المؤول التفكيكي؟ هل هو
احتواء حركة التشثيت في بنية مغلقة؟ أم إذكاء نار اختلافها
ونشظيها؟

من الناحية الإبستيمولوجية، يوقع التفكيك نفسه، خارج النسق
المفهومي للمركزية العقلية للتفكير الغربي التي عملت على حراسة
بنيات العقل واللغة والكتابة، بالمراكز الحصينة للحقيقة والأصل
والحضور. وتحيل هذه المفاهيم إلى نقطة حضور، إلى أصل ثابت، هو
المركز؛ وتكمن مهمة هذا المركز في وظيفتين⁽²⁾:

أولا، إرساء بؤرة تسمح للمعرفة أن تنتظم حول حقيقة أكيدة،
تقدم نفسها كمطلق.

ثانيا، الحد من المعاني المتاحة، وهو ما يقيد الطريقة التي من خلالها
نقهم نصا ما أو حقلا معرفيا؛ لذلك فإن أي توليد أو لعب حر للمعاني
بنم كبجه.

تشكل هذه العملية المفهومية، الإطار المعرفي للمركزية العقلية، أو
ميثاقيزيقا الحضور التي تنتهي إلى تكريس معاني ودلالات سابقة في
الوجود على اللغة.

على خلاف ذلك، يتضمن الإبدال الإبستيمولوجي للتفكيك،
تخطيم أي موقع سلطوي؛ بالنسبة لـ "دريدا" "لا شيء يوجد خارج

(1) John Sturrock, Structuralism, op. cit., p.139.

(2) Roger Webster, Studying Literary Theory, op. cit., p. 110.

النص" (1). فالنص هو الذي يتكلم، وليس الأصل الثابت، الخارجي، أو الحضور السابق على شروط الاختلاف.

إذا رجعنا إلى تأمل مفهوم التشيت باعتباره ممارسة نصية، دينامية، كل عنصر منها يحيل إلى عنصر آخر، في سيرورة لا متناهية من الإحالات، فإن التشيت لا يقتضي الرجوع إلى الأصل أو الأب، أي إلى مدلول سابق في الوجود على اللغة؛ على النقيض من ذلك، إنه يستلزم "الإحصاء المجازي" Figurative castractive الذي يظهر في قدرة النص على أن يضعف الفكرة الأفلاطونية التي تشكل رؤيتنا للمعنى والتمثيل (2).

استنادا إلى هذا الموقف الفلسفي، لا يتوجه التأويل التفكيكي إلى احتواء التشيت في مدلول نهائي. أولا باعتبار هذا الاحتواء مظهرا من مظاهر الانغلاق والمركزية. ثانيا، لأن مهمة التفكيكية تعارض المثال الفلسفي للانسجام، وتنزع إلى اكتشاف تغاير Heterogeneity الشروط الخطائية والنصية للنظرية، والتصدعات والالتباسات في البنية المفهومية للمعرفة (3).

وبسبب ذلك، بموقع التأويل التفكيكي نفسه ضد الجدل الميجيلي الذي ينتهي إلى حل التناقض في الأطروحة المركبة:

"فما أحاول بالفعل القيام به هو توجيه العملية النقدية ضد الاحتواء المستمر لعمل السيمولاكر هذا داخل أي جدل من الصنف

Ibid, p.105. (1)

Edward W. Said, The World, the Text, and the Critic, (2)
Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1983, p.204.

Horace L. Fairlamb, Critical Conditions, Postmodernity (3)
and the Question of foundations, Cambridge University Press,
1994, p.81.

الميجيلي ينزع إلى إضفاء الطابع المثالي والدلالي على قيمة العمل هذه أيضا. إن المثالية الميجيلية تتمثل أصلا في حل المتعارضات الكلاسية، وبالتالي حل تناقضاتها ضمن حد ثالث تكون مهمته نفي الاختلاف مع حله وإعطائه طابعا مثاليا ومن ثم التسامي به داخل طوية ذات ذاكرة مطلقة وسجنه في داخل هو داخل الحضور للذات⁽¹⁾.

تفقد هذه المسلمات والفرضيات إلى إنتاج تصور جذري للتأويل، لا يروم إثبات أي مدلول نهائي للنص، أولا، بسبب عدم اكتمال اللغة (لعبة الإحالات)؛ وهو ما يجعل النص آلية للتشتيت وليس للجمع. ثانيا، إن التأويل نفسه عرضة لشروط المغايرة *Différance*، أي لأثر *Trace* الاختلافات، وامتداداتها اللا نهائية؛ بمعنى أنه لا يكتمل أبدا، ولا ينجز كلياً، ولكنه دائما في حالة اختلاف وإرجاء، لا تصل إلى نقطة النهاية. إنها المتاهة الهرمسية.

4 - المرجعية الهرمسية:

رأينا في في الفقرة السابقة، اعتماد "دريدا" في تصوره للدلالة على مفهوم "السيميويزيس" عند "بورس" المتمثل في لعبة الإحالات اللا متناهية.

تشكل هذه الظاهرة السيميائية لـ "دريدا" مسوغا نظريا شرعيا للقول بلا نهائية التأويل، مادام النص هو سلسلة من الإحالات اللا متناهية.

لكن، هل السيميويزيس اللا متناهي -من منظور "بورس"- ظاهرة مطلقة؟

(1) جاك دريدا، مواقع، مرجع مذكور، ص 44.

إن تعريف "بورس" للدليل - كما يلاحظ إيكو - يعطي الانطباع بعملية سيميوزيس لامتناهية⁽¹⁾. غير أن القراءة المتأنية لـ "بورس"، خاصة في المرحلة الواقعية والتداولية⁽²⁾ من تفكيره، تكشف أنه بإمكان السيميوزيس اللا متناهي أن ينتهي إلى تأويل ممكن:

"إن شرط الدليل ليس فقط هو شرط الاستبدال substitution، بل أيضا شرط وجود تأويل ممكن"⁽²⁾.

بمعنى أن الدليل لا يوجد فقط من خلال إ حالته على دليل آخر (شرط الاستبدال)، لأن هذه السيورة من الإحالات تنتهي بالتدرج، إلى إنتاج معرفة بالدليل، تضيف عليه بعض التحديدات، وتشكل في الآن نفسه شرط وجود تأويل ممكن له.

في هذا المنظور التداولي، يتحدث "بورس" عن مبدأ "العادة" Habit. إذ من خلال صياغة سلسلة من الاستجابات المباشرة (المؤولات الطاقية) ينشئ الدليل، بالتدرج، عادة تبدو في صورة سلوك منظم في تأويل واستعمال هذا الدليل. إن المؤول النهائي هو نتاج هذه العادة. ويقود تبلور العادة في شكل قانون إلى توقف السيميوزيس اللا متناهي:

(1) Umberto Eco, *La Structure Absente*, Paris, Edition Mercure de France, 1972, p.66.

(*) ينسب كل من إيكو ومفتاح إلى أن المرحلة الواقعية والتداولية من تفكير بورس هي الأكثر خصبا، حيث تخلص من نزعة المثالية. وفي هذه المرحلة التداولية يقول بتناهي السيميوزيس. ويشير إيكو إلى أن الذين يقولون بلا تنافي السيميوزيس البورسي يقفون عند مرحلته المثالية ولا يتعدونها إلى المرحلة الواقعية التداولية. أنظر *The Role of the Reader*، مرجع مذكور. ص 193.

(2) Umberto Eco, *Sémiotique et Philosophie du Langage*, Presse Universitaires de France, 1988, p.59.

"في هذه النقطة يتوقف السيميوزيس اللا متناهي (وهذا التوقف ليس نهائيا بالمعنى الكرونولوجي، مادامت الحياة اليومية محكومة بتحول في العادات). إن تحول الدلائل ينتج تغيرات في التجربة"⁽¹⁾.

نعر هذه القوانين التي يطورها مفهوم العادة، عن نظرية تداولية وواقعية لـ "حقيقة بيذاية Intersubjective"⁽²⁾، تنتج عن مبدأ التوافق على مدلول ما بين مجموعة بشرية، إن لم يكن موضوعيا، فهو بيذاي يتم تفضيله على أي تأويل آخر⁽³⁾.

استنادا إلى هذه الأسس التداولية والواقعية في نظرية "بورس"، لا مجال للمطابقة بين السيميوزيس اللا متناهي والتفكيكية. لذلك يفرض "إيكو" عميقا في حفريات التاريخ ليكشف عن مرجعية "دريدا" فيما يسميه بـ السيميوزيس الهرمسية La sémiosis Hermétique.

تاريخيا، تأسست السيميوزيس الهرمسية على هامش العقلانية الأرسطية، وصاغت منظومة معرفية منافية لمبادئ العقلانية (الهوية، عدم التناقض، الثالث المرفوع)، تنهض على مبدأ التحول والمسح الدائم. وبالتمرد على هذه الإيستيمولوجيا العقلانية، أصبح في مقدور الأشياء أن تتدخل إلى حد التناقض. إنها فكرة اللا نهائي الذي يخرق الحدود والمعايير.

وبالاحظ "إيكو" أن الكثير من المقاربات التأويلية المعاصرة، تأسست على الخصائص المميزة للهرمسية، وأهمها:⁽⁴⁾

Umberto Eco, The Role of the Reader, op. cit., p.194, 1984. (1)

Ibid, p.193. (2)

Umberto Eco, Les Limites de l'Interprétation, Paris, Bernard Grasset, 1992, p.382. (3)

Ibid, p.64-65. (4)

أ. النص كون مفتوح، يمكن المؤول أن يكتشف داخله لا نهائية الترابطات.

ب. اللغة عاجزة عن التعبير عن معنى وحيد، معطى بشكل مسبق (مثل قصيدة الكاتب). على العكس، إن مهمة الخطاب التأويلي هي التوكيد على تطابق التعارضات.

ج. اللغة تعكس عدم تجانس الفكر. ويدل ال-وجود-في-ال-عالم. Etre-dans-le-monde، على عدم قدرتنا على تحديد معنى متعال. د. إن كل نص لا يمكن أن يثبت معنى أحاديا، لأنه يطلق العنان لسلسلة غير منقطعة من الإحالات اللا نهائية.

هـ. إن الكاتب لا يعرف ما يقوله، لأن اللغة هي التي تتحدث بالنيابة عنه.

و. إن الكلمات لا تقول، ولكنها تستحضر اللا مقول le non-dit الذي تخفيه.

ز. إن المعنى الحقيقي لنص ما هو فراغه son Vide.

ح. إن السيميوطيقا هي مؤامرة أولئك الذين يعتقدون أن وظيفة اللغة هي التواصل.

إن المخرج النظري النهائي لهذه الخصائص الهرمية، هو المتاهة: لا نهائية التأويل.

التأويل المتناهي

ينبني "إيكو" في مقابل التأويل التفكيكي، اللامتناهي، موقفا نظريا وفلسفيا، ينظر إلى التأويل على أنه نشاط سيميائي، تحكمه قواعد ومعايير.

ولإرساء خلفيات هذا الموقف إبستمولوجيا، يشيد إطارا نظريا شديد الوضوح، لا يترك مجالا للشك في موقفه الفلسفي البعيد عن التفكيكية، والمنتمي للعقلانية، حيث تكون حرية التأويلات مقيدة بالقواعد اللسانية والسيميائية للنص، مادامت هذه الحرية جزءا من الآلية التوليدية للنص. لهذا السبب، ينبغي أن ينظر إلى النص على أنه وسيط Paramètre لتأويلاته الخاصة. ويستلزم هذا الموقف النظري من النص، وجود لغة نقدية تعمل بوصفها ميتالغة، وتضبط المقارنة بين النص وكل تاريخه، والتأويل الجديد⁽¹⁾.

يتأسس هذا الموقف النظري من التأويل على خلفية فلسفية وإبستمولوجية ترى أن "المشكل الفلسفي للتأويل يرتكز على تشييد شروط التفاعل بين الإنسان والعالم، حيث يخضع البناء لبعض الإكراهات"⁽²⁾.

Ibid, p.43. (1)

Ibid, p.16. (2)

تكمن الأسس المعرفية والفلسفية التي تبرر الاهتمام بشروط وحدود التأويل، في موقف عقلائي يسلم بمبدأ "الحد" Modus، باعتباره إوالية فطرية في الذهن، تسمح للإنسان بالتفريق بين كائن وكائن آخر، وبين شيء وشيء آخر، في مغامرة بنائه للمعرفة ولأشكال تفاعله مع العالم.

إن عملية البناء المعرفي واكتساب المعنى التي تحدد شروط تفاعل الإنسان مع العالم، تحتاج -من منظور علم النفس المعرفي- إلى نسق من المفاهيم والقواعد "يضم بعضها إلى بعض لربط صلات وعلاقات بين أثار الكون حتى يتحقق نوع من الانسجام والاتساق بين الأثار بعضه ببعض وبينه وبين الإنسان"⁽¹⁾.

هكذا نلاحظ أن الموقف من طبيعة التأويل، في استراتيجية "إيكو"، هو موقف فلسفي من العالم ومن مفهوم الحقيقة، يلح على ضرورة تحديد المعايير والقواعد لرسم الحدود والخرائط بين أثار العالم. وفي حالة التأويل ترجع هذه القواعد إلى ما يسميه "إيكو" "معايير الاقتصاد" Critères d'économie⁽²⁾

1 - قوانين التأويل:

1 - 1 الاقتصاد التشاكلي:

يجعل "إيكو" من مفهوم التشاكل Isotopie مكونا أساسيا في استراتيجية تأويل النص؛ وهو كما يعرفه "غريماش" مجموعة متواترة من

(1) محمد مفتاح، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص 6.

(2) Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation, op. cit., p.125.

المقولات الدلالية، تمكنا من قراءة النص قراءة منسجمة⁽¹⁾. ويتأسس معيار الاقتصاد التشاكلي L'économie isotopique على مبدئين:

- إن النص المؤول يفرض تقييدات restrictions على المؤول، ذلك أن حقوق التأويل تتطابق مع حقوق النص، ولا يعني هذا أنها تتطابق مع حقوق الكاتب⁽²⁾.

- إن أي نص قابل للتأويل بطرق متعددة، ولكن بالخضوع إلى قواعد محددة بشكل جيد، وليس إلى مفهوم اللانهاية⁽³⁾.

يتجاوز معيار الاقتصاد التشاكلي إثبات انسجام النص، إلى تفسير الأسباب اللسانية والسيمائية التي من أجلها يقر النص بتأويلات ممكنة، ويستبعد تأويلات أخرى. ففي حالة وجود تعددية في المعنى، يتدخل مفهوم التشاكل ليصف ويفسر الإواليات والقواعد التي ينبغي اعتمادها لإنتاج تأويلات ممكنة؛ واستنادا إلى هذه القواعد يحدد درجة مقبوليتها وإمكانيتها وملاءمتها.

على كل حال، إذا كان اختيار وجهة نظر يفترض استبعاد وجهات نظر أخرى، فإن ذلك يتوقف على معرفة التشاكلات الأكثر أهمية، القابلة لرصد كلية النص، والتحقق منها⁽⁴⁾، حتى تضمن عملية التأويل قدرا من الصحة والمشروعية.

وفي أكثر الحالات هرمسية وتطرفا، مثل حالة التفكيكيين، لا ينفي النص وجود قواعد للتأويل، وإن بشكل جزئي. ففي تحليل

Group U, Rhétorique de la Poésie, Paris, Editions du Seuil, (1) 1990, p.33.

Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation, op. cit., p.18. (2)

Ibid, p.125. (3)

J. Courtés, Sémantique de L'énoncé: Applications Pratiques, (4) Paris, Hachette, 1989, p.35.

"هارتمان" - وهو أحد غلاة التفكيكيين - لقصيدة الشاعر الإنجليزي "وردزوت Wordsworth"، يعتمد على سلسلة من الحوافز المأتمية التي يقدمها المستوى السطحي للنص:

"يتميز تأويل هارتمان المأتمى بكونه يعتمد على تشاكل ثابت. إن المراهنة على التشاكل تمثل معياراً تأويلياً جيداً، بشرط ألا نبالغ في توليد التشاكلات. ويصدق هذا المبدأ أيضاً على الاستعارات. إن تكوين استعارة يتم باستبدال المستعير *métaphorisant* بالمستعار له *métaphorisé* على قاعدة وجود سمة أو سمات دلالية مشتركة بين تعبيرين لسانيين"⁽¹⁾.

إن أي فعل لحرية القارئ، ينبغي أن يضبط بهذا التطبيق لإجراء الاقتصاد التشاكلي، وإذا تجاهله فإنه سيسقط في تأويلات سيئة للنص.

1 - 1 قصيدة النص:

يتخذ هذا المعيار موقعا مركزيا في سيرورة بناء التأويل، مادام "أن أي فعل للقراءة هو تعاقد مركب بين قدرة القارئ ونوع القدرة التي يسلم بها نص معين كي يقرأ بطريقة اقتصادية"⁽²⁾.

تستلزم هذه التفاعلات المعقدة ترهين الكفاية اللغوية كإراث اجتماعي. لا يقصد "إيكو" هذه الكفاية اللغة كنسق من القواعد النحوية، ولكن مجموع الموسوعة *l'encyclopédie* التي تشكلت من خلال التمرس على هذه اللغة، ومعرفة الأعراف الثقافية التي أنتجت في سياق هذه اللغة، وتاريخ التأويلات السابقة للنص الذي يقرأ الآن⁽³⁾. إنها نسق ثقافي وليس مجرد نسق لساني.

Umberto Eco, *Les Limites de L'interprétation*, op. cit., p.128. (1)

Ibid, p.134. (2)

Ibid, p.134. (3)

وبالنظر إلى الجدل النظري حول التأويل، يلاحظ أنه ينبغي على
التعارض بين برنامجين:

1. التأويل بما هو بحث عن قصد الكاتب.

2. التأويل بما هو بحث عن قصد النص.

بفرض "إيكو" البرنامج الأول، لأنه يقوم على ما يسميه النقد
الجديد بـ "المغالطة القصدية"، ويقبل بالبرنامج الثاني، ويخضعه لعملية
تفكيك، تبين أنه هو الآخر ينبغي على تعارض بين اتجاهين:

3. البحث عن قصد النص بالرجوع إلى انسجامه السياقي الخاص،
وإلى وضعية الأنظمة الدلالية التي يحيل إليها.

4. البحث عما يريده القارئ من النص، بالرجوع إلى الأنظمة الدلالية
الخاصة به، وإلى رغباته وغرائزه ومراميه⁽¹⁾.

يستجاوز "إيكو" البرنامج الآلي الذي يطابق قصدية النص بمقاصد
الكاتب الفعلي، نحو صياغة مفهوم جدلي ودينامي يدمج قصدية القارئ
وقصدية النص في نسق تفاعلي، يلغي من جهة ثانية التعارض بين الاتجاه
النبوي (قصدية النص) والاتجاه ما بعد النبوي (قصدية القارئ).
يسمى "إيكو" هذا النسق التفاعلي بـ "التعاقد النصي"⁽²⁾.

تبعاً لهذا النسق، يعتبر النص استراتيجية نصية. بمعنى أنه يخمن
مختلف الاحتمالات التي يضعها الآخر (القارئ). إنه يتوقع قارئه
النموذجي، بوصفه شرطاً أساسياً للتأويل النصي:

"لذا تراه [النص] يستشف وجود قارئ نموذجي، يكون جديراً
بالتعاقد من أجل التأويل النصي، بالطريقة التي يراها، هو المؤلف،

(1) Ibid, p.29-30.

(2) أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، ترجمة أنطوان أبو زيد، بيروت/الدار
البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 85.

ملائمة وقيمة بأن تؤثر تأويلها بمقدار ما يكون فعله (المؤلف) تكويناً⁽¹⁾.

بحكم دينامية مفهوم الاستراتيجية التي تراهن في نجاح احتمالاتها على توقعات حركة الآخر، "إن القارئ التجريبي، بحكم كونه فاعلاً ملموساً لأفعال التعاضد، ينبغي له أن يرسم لنفسه فرضية المؤلف، مستخلصاً إياها من معطيات الاستراتيجية النصية مضبوطة"⁽²⁾.

تنبثق جدة وفردة "إيكو"، من كونه يتجه نحو سيأة مفهوم القصديّة، حيث أن كلا من المرسل (الكاتب) والمرسل إليه (القارئ) يحضران في النص، ليس باعتبارهما قطبي فعل التلفظ، بل منظوراً إليهما على أنهما دوران فاعليان من أدوار التلفظ، كما في طرح "جاكسون". في هذه الحالة السيميائية، يتمظهر المؤلف - نصياً - كأسلوب متميز أو لهجة نصية *Idiolecte*، وكموقع فاعلي⁽³⁾. وبهذه التحديدات، ينتهي "إيكو" إلى أن الكاتب والقارئ استراتيجيتان نصيتان تشكلان الشرط الضروري لترهين التعاضد النصي، "وحيث تكون مقصدية النص ذات فائدة كبيرة في التأويل، فمقاصد المؤلف ومقصدية النص يتلقاهما قارئ عبر العلامات اللغوية فنفهم ما تيسر ثم يتأول حسب العلاقات التي تكونت لديه"⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 68.

(2) المرجع السابق، ص 77.

(3) المرجع السابق، ص 76.

(4) محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1990، ص 182.

1 - 3 المعنى الحرفي:

إن التسليم بأن هناك شيء على الأقل، يمكن أن تدل عليه أية رسالة Message، يستلزم القول بتوفر الملفوظات على معنى حرفي، هو ما نفهمه من الرسالة دون بذل أي مجهود تأويلي. وعلى الرغم من كل الجدل الدائر حول هذا المعنى، يعتقد "إيكو" "بوجود معنى حرفي للموضوعات المعجمية، هو ما تدونه المعاجم في البداية، ويصرح به رجل الشارع عندما نطلب منه معنى كلمة محددة"⁽¹⁾.

لكن توجد اعتراضات إبستمولوجية حول إمكانية وجود هذا المعنى الأول للغة، وحول إمكانية تحديد فرق واضح بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي. تصل هذه الاعتراضات النظرية حد التعارض. فهناك من يذهب إلى تأطير المعنى الحرفي في سياقات ووضعية تتطابق مع الدلالة المتداولة في المحافل العلمية والتقنية. يحدد "محمد مفتاح" مميزات هذه الدلالة العلمية فيما يلي:

"- المعجم العلمي خال من الإيحاء والتراكم يحدد الدلالة غير قابل للاشتراك والترادف.

- تراكيبه غير مكررة ولا تعيد نفسها.

- نحو المعنى واسترساله في تشاكل وحيد.

- منطقية التراكيب"⁽²⁾.

في الاتجاه المعاكس، يرى المنظور التصوري والمفهومي في دراسة اللغة بأن اللغة اليومية والعلمية تستند في منطقتها إلى إوالبات الاستعارات. إن التصور السائد لدى أغلب الناس يعتبر "الاستعارة أداة خاصة بالخيال الشعري والتحسين البلاغي. إنها تقتصر على

(1) Umberto Eco, Les Limites de l'interprétation, op. cit., p.22.

(2) محمد مفتاح، دينامية النص، مرجع منكور، ص 54.

الاستعمالات الراقية للغة وليس العادية. بل ينظر إلى الاستعارة بوصفها خاصية اللغة، تميز الكلمات وليس الفكر والفعل L'action. لهذا السبب يعتقد أغلب الناس بالقدرة على الاستغناء عن الاستعارات. على النقيض، نرى أن الاستعارة تقيمن على كل الحياة اليومية، ليس فقط في اللغة، ولكن في الفكر والفعل. إن نظامنا التصوري اليومي الذي يسمح لنا بالتفكير والتصرف، في جوهره، من طبيعة استعارية⁽¹⁾.

يضاف إلى ذلك، أن الكثير من التعابير تبدو عبثية في مستواها الحرفي السطحي، بحيث لا يمكن فهمها إلا بتأويلها. إن المعنى الحرفي قد يصدق في حالة جزئية جدا، هي حالة: "المعنى اللفظي، ويتعلق بمعاني الألفاظ المفردة؛ ما يفهم منها وما تدل عليه"⁽²⁾.

رغم كل هذه الشكوك والاعتراضات، يقر "إيكو" بقاعدة المعنى الحرفي في النشاط التأويلي، ذلك أن معيار الاقتصاد التشاكلي، يفترض إرساء قاعدة يتم وفقها ترهين التأويل. في هذه الحالة، فإن التأويل بوصفه استراتيجية تعيد قراءة الأنساق وفق احتمالات جديدة، يستلزم توفر نواة دلالية أولى، تشكل منطلقا لعملية بناء هذه الاحتمالات والحدوس.

تمثل هذه النواة الدلالية معيارا لما يسمى في البلاغة بالدلالة التعينية المباشرة التي تدل "على المعنى السابق على ابتداء الصورة البلاغية"⁽³⁾، بحيث لا تحتاج إلى بذل أي مجهود تأويلي.

(1) George Lakoff et Mark Johnson, les Métaphores dans la Vie Quotidiennes, Les Editions de Minuit, 1985, p.13.

(2) صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، بيروت، دار التنوير، الطبعة الأولى، 1993، ص 242.

(3) رولان بارت، البلاغة القديمة، ترجمة وتقديم عبد الكبير الشرقاوي، نشر الفلك، ص 160.

لكن، بما أن ضرورة التأويل تنشأ من وجود سوء الفهم والتوتر، فإن النص، قد يصبح نقطة انطلاق لمسارات تأويلية متعددة؛ في هذه اللحظة، يشتغل المعنى الحرفي كتنقيح حرية المؤول، يسيج الفعل التوليدي لتأويلاته بضرورة إيجاد نوع من الارتباط الدلالي مع هذه السنواة الأولى. وتتوقف إمكانية هذه التأويلات، على قدرة المؤول على تفعيل دلالات جديدة، بالاستناد إلى العلامات والعلاقات الظاهرة للرسالة.

1 - 4 نموذجة:

انطلاقاً من هذه القواعد والمعايير التي ترسم حدود وخرائط التأويل، يميز "إيكو" بن غطين من التأويل، التأويل الدلالي L'interprétation sémantique والتأويل النقدي L'interprétation critique :

"التأويل الدلالي أو السيميوزيسي Sémiosique هو نتاج السيرة التي يقوم من خلالها المرسل إليه، في مواجهة التجلي الخطي للنص، بملئه بالمعنى. التأويل النقدي أو السيميوطيقي Sémiotique على النقيض، يحاول تفسير الأسباب البنيوية التي تمكن النص من إنتاج تأويلاته الدلالية (أو أخرى بالتناوب)"⁽¹⁾.

تشكل الحدود والمعايير مميزات التأويل السيميوطيقي الذي يحاول تفسير الاستراتيجية النصية المتحركة في عملية التوليد والفهم، بغاية فهم النص بطريقة اقتصادية، صائبة. بالمقابل، يكتفي التأويل الدلالي بإسقاط دلالات على النص، دون تفسير للأسباب البنيوية التي تشجع هذا التأويل، وتستبعد تأويلاً آخر.

(1) Umberto Eco, Les Limites de L'interprétation, op. cit., p.36.

بسبب هذا الفرق في الغاية والوسيلة، يلح "إيكو" على "إقامة تمييز بين يوتوبيا Utopie التأويل الدلالي الوحيد ونظرية التأويل النقدي (حتى لو بدا هذا التأويل -بالحدس- هو التأويل الأفضل، لكنه ليس بالضرورة التأويل الوحيد) بوصفها تفسيراً للأسباب التي تمكن النص من ترهين تأويلات متعددة"⁽¹⁾.

إن التأويل الدلالي لا علاقة له بالتأويل السيميائي، لأنه لا يستند إلى أية قواعد أو معايير؛ إنه يتعامل مع النص بطريقة براغماتية، تخضعه لأغراض ورغبات المؤول.

لتجاوز سلبيات هذا النمط من التأويل، يلح "إيكو" على ضرورة التمييز بين التأويل واستعمال نص Utilisation، لأن التأويل ينبغي أن يكون مسوغاً ومقبولاً على المستوى النظري، وفي هذه الحالة تكون حرية المؤول مقيدة بمعايير الاقتصاد النصي. بالمقابل، في حالة استعمال النص، تكون حرية القارئ غير مقيدة، لأنه يستثمر النص لأغراض شخصية، كأن يستخرج منه ما يؤكد قناعاته، مثلما هي حالة السياسي الذي يستعمل النص الديني لأغراض إيديولوجية شخصية.

هناك مسافة إبستمولوجية بين التأويل والاستعمال، تحددتها معايير الاقتصاد النصي التي تفرض شروط قراءة وتأويل النص:

"النص يفرض، وإن بشكل جزئي، قراءاته الممكنة. فهناك أولاً المعطيات الدلالية التي يكشف عنها النص وهي التي تشكل الانطباع المرجعي المتولد عنه... يضاف إلى ذلك أن النص يشتمل، وإن من

Ibid, p.38. (1)

خلال انتمائه النوعي، على تعليمات تأويلية - واضحة أو غير واضحة - لا يمكن أبدا تجاهلها، وإلا تحول التأويل إلى مجرد إعادة كتابة النص كتابة ناقصة، إن هذه العناصر مجتمعة تشكل قيودا على المسارات التأويلية الممكنة، وربما أيضا هي كذلك على المخزون الصوري عند القارئ"⁽¹⁾.

(1) فرانسوا راسيني، المعنى بين الموضوعية والذاتية، مرجع مذكور، ص 60.

مستويات التأويل

من خلال ما سبق عرضه حول تعددية النص ورهان التأويل، يمكن رصد اتجاهين أساسيين داخل ما بعد البنيوية. هناك أولاً، التيار التفكيكي ذو الأصول الهرمسية والغنوصية الذي يسلم باللا حقيقة و"استحالة التحديد"⁽¹⁾؛ فالنص في منظوره نسيج من العلامات والإحالات اللامتناهية؛ وهو آلية للتشتيت وليس لقول الحقيقة أو التعبير عن الدلالة. إن النتيجة المباشرة لهذا الموقف المتطرف، تكمن في أن رهان التأويل ليس قمع أو كبت النص، بل إطلاق العنان لسيروته الدلالية، كي تنتشر في كل الاتجاهات، بحسب رغبات المؤلف.

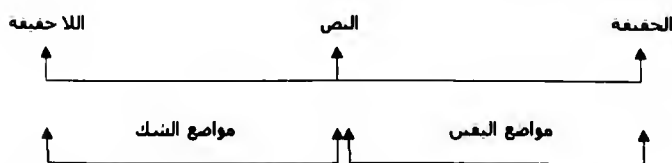
يمثل الاتجاه الثاني، سيميوطيقا التلقي ونظريات القراءة. على الرغم من تسليم هذا الاتجاه التداولي بتعددية النص، وإنتاجية فعل القراءة، فإنه لا ينفي وجود معنى للنص، لا يشكل بالضرورة المعنى الأحادي والوحيد، بل مجرد احتمال يرجحه التأويل من بين احتمالات عديدة. وبالتالي، فإن رهان التأويل هو بناء موضوع النص؛ وفي هذه السيرة البنائية، يتم ترهين معايير النص وسياق التلقي.

(1) مارجريث روز، ما بعد الحداثة، ترجمة أحمد الشامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 14.

في ضوء هذه الاتجاهات المتعارضة، سنعتبر النص متعددًا في حدود نظرية معينة. بمعنى، أن هذه التعددية لا تعبر -في نظرنا- عن استحالة التحديد واللا حقيقة، لأن النص وإن كان يشتغل وفق نسق الإيحاء، ويترك أشياء كثيرة في عتمة الظل، فإنه يعبر عن أشياء في الظاهر. لهذا السبب، تكون التعددية مشروطة بالمعايير اللسانية والأجناسية للنص، وبأكراهات التجنس القرائي، أي مجموع الأنساق الثقافية التي تشكل موسوعة القارئ. ويتضح من ذلك أن:

"النص يدل على الحقيقة وعلى الاحتمال وعلى الممكن... وهذا يعني أن النص لا يعبر عن الحقيقة وحدها وإنما يعبر عن الاحتمال، بل والممكن والمستحيل إذا أردنا أن نذهب في الاستدلال إلى أبعد مداه"⁽¹⁾.

إن احتفاظنا بمفهوم الحقيقة، لا ينتمي إلى الفلسفة المثالية التي تجعل منه مبدأ مطلقًا وسابقًا في الوجود على النص، يتعالى على شروط القراءة، لأننا ننظر إلى الحقيقة كمفهوم متدرج، يعبر عن علاقات دلالية متفاوتة ومتغيرة، بحسب مواقع النص:



تشكل "مواقع اليقين (واليقين نسبي طبعًا في معظم الأحيان) الأمكنة الأكثر وضوحًا، والأكثر جلاءً في النص"⁽²⁾، بالمقابل "مواقع الشك يمكن أن تبدأ من الغامض قليلًا إلى المقطع

(1) محمد مفتاح، المفاهيم معالم، مرجع منكر، ص 32.

(2) جماعي، نظريات القراءة، مرجع منكر، ص 59.

الأكثر انغلاقاً، فتضع القارئ في موقف حرج (حسب النظرية الكلاسيكية) أو تعطيه كل حريته كقارئ (حسب المنظور المعاصر)⁽¹⁾.

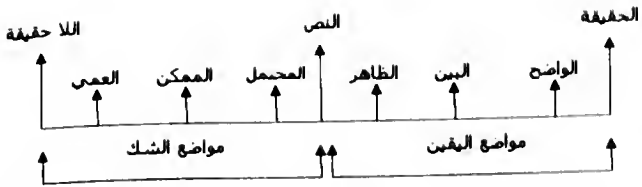
تبعاً لذلك، كلما اقترب النص من قطب الحقيقة كان واضحاً، وكلما ابتعد عنه واقترب من قطب اللا حقيقة صار أكثر غموضاً. وتختلف النصوص من حيث الوضوح والغموض، بحسب حجم مواقع اليقين ومواقع الشك. وبالتالي فهناك درجات متفاوتة في الوضوح وأيضاً في الغموض. لكن البؤرة المركزية في هذا المخطط الدلالي، تكمن في أن مواقع الشك إذا كانت تخول القارئ حرية التأويل، فإن هذه الحرية تظل مشروطة بمواضع اليقين، "فهى التي ننطلق منها لبناء التأويل، وبالتحديد فهى التي تمنح نقط الشك التي تتيح تطبيق هذا التأويل على النص"⁽²⁾.

من منظور المقاربة النصية، لا تتمظهر مواقع الشك واليقين داخل النص، في صورة خطية، أو منفصلة، بل تتداخل وتنتشر على امتداد مقاطع النص، لأنها تخضع لتوزيع نصي حسب مقتضيات جمالية وثقافية، وأيضاً حسب قصيدة الكاتب.

تنعكس هذه العلاقة اللا خطية، على شكل ومعمار النص، إذ تجعله متضمناً لطبقات دلالية متفاوتة من حيث الشفافية والإعتام. لذلك فإن مفهومنا المتدرج للحقيقة، يمكن أن نستمر في تدريجه - منطقياً - إلى علاقات دلالية جديدة، وهكذا نحصل على المخطط الدلالي الثانى:

(1) المرجع السابق، ص 60.

(2) المرجع السابق، ص 59.



الواضح: "وهو ما لا يقبل التأويل من الكلام بإطلاق مثل الأوامر والنواهي الصريحة الحقيقية مهما كان مصدرها، ومثل بعض الفصول القانونية..."⁽¹⁾.

البين: "وهو من الكلام ما لا يحتمل معنى آخر؛ ولكنه يقبل التأويل عند الضرورة؛ مما يجعله حال أوجه"⁽²⁾.

الظاهر: "هو ما يحتمل عدة تأويلات؛ ولكن يختار أظهرها وأكثرها ملاءمة لسياق النص والسياق العام"⁽³⁾.

المحتمل: "وهو الكلام الذي ينبغي تأويله ليستقيم معناه ويدرك فحواه بحسب قوانين لسان العرب، وقوانين العادات والأعراف لإدخاله ضمن معارف المتلقي ومجموعته"⁽⁴⁾.

الممكن: "وهو ما كان موجزا من الكلام متيحاً لعدة تأويلات؛ ولكن المؤول يتخذ ما وجد من مؤشرات لبناء موضوعة أو تشييد قصة"⁽⁵⁾.

العمى: "ما كان غير محدد المعنى ولا يحدد الدلالة، ولا مقبولا من الناحية التداولية المعتادة. ولكن يحتمل المؤول عليه حتى يصير له معنى ودلالة ومضمونا"⁽⁶⁾.

(1) محمد مفتاح، المفاهيم معالم، مرجع منكور، ص 38.

(2) المرجع السابق، ص 38.

(3) المرجع السابق، ص 38.

(4) المرجع السابق، ص 38.

(5) المرجع السابق، ص 38.

(6) المرجع السابق، ص 38.

يتضح من هذا المخطط الدلالي المعقد، أن النصوص متفاوتة الدلالة حتى في مواقع اليقين، وليس فقط في مواقع الشك، لأنه غالباً ما ينظر إلى الطبقات الظاهرة للنص على أنها تعبر عن مستوى دلالي واحد. إن القراءة الأحادية تجعل المؤول، لا يرى هذه الفروقات الدلالية المهمة في عملية التأويل. لذلك يتطلب هذا التعقيد الدلالي، التدقيق في الطبقات النصية، وفي استراتيجيات المفاهيم والقراءة الملائمة. فكل موقع نصي يوفر للقارئ خطاطات وبرامج للقراءة، تشكل بالإضافة إلى عوامل تداولية أخرى، الضمانة الأساسية لتأويل مقبول ومشروع.

في ضوء هذا المفهوم المتدرج للحقيقة، سيكون رهان التأويل بالنسبة لنا، متناهماً، يقف عند لحظة معينة من سيرورة القراءة، لإضفاء معنى على النص، مسوغ نظرياً، لتحقيق درجة معقولة من الملاءمة والمقبولية. بهذه الرؤية التفاعلية التي تبرز بين معايير النص وفعالية القارئ في التأويل، نتجنب النظرية المحايثة التي تقول بوجود المعنى في النص، وأيضاً المقاربة التفكيكية التي تسلم بسلطة القارئ المطلقة. إن أي نظرة شاملة للقراءة ينبغي أن تدمج في سيورتها الأطراف البنيوية والتداولية الثلاثة، المشكلة لسيرورة اشتغال الدلالة:

"النص نفسه بوصفه مجموعة من الدوال يجب تأويلها.

نص القارئ، أو القارئ بوصفه نصاً.

تلاقي النص والقارئ، أي عمل الدلالة"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أنه لا وجود للنص خارج تأويله، فإن القراءة لا يمكن أن تتعارض مع بعض المعطيات الموضوعية^(*) في النص، ذلك أن

(1) جماعي، نظريات القراءة، مرجع منكور، ص 58.

(*) تل المعطيات التاريخية وأسماء الأعلام...

إهمال القارئ لهذه المعطيات، قد يؤدي إلى تشويه النص، وبالمقابل، فإن ترهينه لها، ينهه إلى أبعادها الدلالية وآثارها في عملية بناء موضوع التأويل، لأنها تنهض بوظيفة "الإبراز *mise en relief* الذي يفرض على القارئ بعض عناصر السلسلة التعبيرية"⁽¹⁾.

إن الغاية من هذه الاشتراطات اللسانية والنصية، هي ضبط استراتيجية التأويل، وتوجيه حرية القارئ، وليس فرض تأويل أحادي بشكل مسبق، على النص.

(1) ميكتيل ريفاتير، معايير تحليل الأسلوب، ترجمة د. حميد لحداني،
الدار البيضاء، منشورات دراسات سال، الطبعة الأولى، 1993. ص 5.

خاتمة

حاول البحث الإجابة عن بعض الإشكالات والأسئلة: كيف تشتغل الدلالة؟ ما هي طبيعتها ومستوياتها؟ هل التعددية محدودة أم لا محدودة؟ ماهي قوانين التأويل؟ ما هي رهاناته وحدوده؟

هكذا، عملنا على تفكيك هذه الإشكالات، وتلمسنا إضاءة مسالكها بالبحث في أسسها النظرية واستكشاف مرجعياتها المعرفية، ومقارنة الاتجاهات المتعارضة، لتعيين الخرائط الاستيمولوجية لكل اتجاه وتوضيح حدوده ومفارقاته، في محاولة لصياغة رؤية مركبة لمفهوم الدلالة والتأويل.

بعد هذا المسار من المراجعة والتفكيك خلصنا إلى اعتبار الدلالة سنن تمفصل articulation، ينظم العالم في مقولات مفهومية (العلم، المعرفة) أو بنيات تصويرية (الأدب، التخيل)، بحيث يظل العالم بدون هذا السنن مجرد متصل continuum (كتلة هلامية) لا أشكال له ولا حدود، عبارة عن سديم chaos غير قابل للإدراك والفهم والتشخيص.

إن الدلالة هي التي تمفصل هذا المتصل في مفهومات وكيانات وذوات تجعله قابلا للإدراك والتصور، وترسم حدودا وأشكالا وصورا وتمثيلات لامتداداته اللانهائية. أي أنها تعين العالم في صفات وتميز بين أشكاله وتضع حدودا لانتشاره الهلامي والسديمي، وبذلك تخرجه من حالة اللاتحديد واللاشكل والعماء إلى حالة التحديد والشكل والصورة.

وفي إطار الجدل النظري حول حدود التأويل ورهاناته الذي يصل حد التعارض، قمنا بتفكيك أسس هذه الاستراتيجيات التأويلية المتعارضة، واقترحنا نمذجة لها على أساس خلفياتها المعرفية، حيث ميزنا

بين التأويل المطابق والتأويل المفارق، وفي هذا الأخير ميزنا بين التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي. في التأويل المطابق يطابق القارئ بين قصدية المؤلف وقصدية النص ويسلم بوجود دلالة أحادية هي التي قصدها المؤلف، بحيث يحتزل رهان القارئ في العثور عليها، وفي التأويل المفارق يسلم القارئ بتعددية النص، لأنه ينطلق من مسلمة مفارقة قصدية النص لقصدية المؤلف. وتبعا لطبيعة تصور القارئ لتعددية النص ميزنا في التأويل المفارق بين برنامجين، التأويل المتناهي الذي لا يماثل بين التعددية واللاثنائية، ذلك أنه يعتبر تعددية النص محدودة نظريا وسياقيا، بمعنى أنها محكومة بقوانين التأويل ومعايره (الجنس، النص، السياق، معايير اللغة)، وبالتالي، فإن هذا الاتجاه يسلم بحدود التأويل. بالمقابل يعتبر التأويل اللامتناهي التعددية لاثنائية، لأنه لا يسلم بأية قوانين أو إكراهات تنظم سيرورة التأويل وتوجهها نحو سيناريوهات محتملة، فلا غاية له سوى إشباع لذة القارئ ومتعته. فالنص في منظور هذا الاتجاه الهرمي نسيج من اللاتحديدات والألغام، لا توقف انفجاره الدلالي أية حدود أو معايير. وبالتالي يسلم هذا الاتجاه بلاثنائية التأويل التي تطابق المتناهية.

بعد توضيح المفارقات النظرية والمعرفية التي يطرحها كل نموذج تأويلي، تبيننا برنامج التأويل المتناهي الذي يسلم بتعددية النص من دون أن يسلبه حقوقه في أخذ موضعه ضمن سيرورة بناء التأويل لموضوعه، بحيث يكون حاضرا وشريكا ومفاوضا ببنياته وشفراته وسياقاته. وفي هذا التفاوض بين برنامج القارئ وبرنامج النص يؤثر التأويل على مسارات دلالية محتملة. وهكذا، فالتعددية في هذا المنظور التشييدي تكون محدودة بالمعنى النظري التشييدي وليس بالمعنى الزماني الذي يغلق باب التأويل نهائيا، لأنها (التعددية) تظل مفتوحة على إعادة التشييد كلما تغيرت سياقات إنتاج النص وتلقيه.

المراجع

1 - باللغة العربية:

- أمبرتو ايكو،
- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ترجمة، سعيد بنكراد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000.
- القارئ في الحكاية، ترجمة أنطوان أبو زيد، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996.
- آن جفرسون وديفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة، ترجمة سمير مسعود، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1992.
- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992.
- بسير زيماء، النقد الاجتماعي، نحو علم اجتماع للنص الأدبي، ترجمة عابدة لطفسي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1991.
- تزفيتان تودوروف،
- ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، ترجمة فخري صالح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1996.

- الشعرية، ترجمة شكري المبحوث ورجاء سلامة، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الثانية 1990.
- جاك دريدا،
- الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1988.
- مواقع، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1992.
- جماعي، نظرية المنهج الشكلي، ترجمة إبراهيم الخطيب، بيروت/الرباط، الشركة المغربية للناشرين المتحدين/مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1982.
- جماعي، نظريات القراءة، ترجمة د. عبد الرحمن بوعلي، وجدة، دار النشر الجسور، الطبعة الأولى، 1995.
- جماعي، في أصول الخطاب النقدي، ترجمة أحمد المديني، الدار البيضاء، منشورات عيون المقالات، الطبعة الثانية، 1989.
- رومان جاكسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988.
- رولان بارط،
- درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 1993.
- البلاغة القديمة، ترجمة وتقديم عبد الكبير الشرقاوي، نشر الفنك
- رينيه ويليك، أوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محي الدين صبحي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981.
- ميخائيل باختين،

- Emile Benveniste, Problèmes de Linguistique Générale 2, Edition Gallimard, 1974.
- George Lakoff et Mark Johnson, les Métaphores dans la Vie Quotidiennes, Les Editions de Minuit, 1985.
- Julia Kristeva, Semiotiké: Recherche Pour une Sémanalyse, Paris, Editions du Seuil, 1966.
- Jean-Marie Schaeffer, Qu'est-ce qu'un Genre Littéraire, Paris, Editions du Seuil, 1989.
- J. Courtés, Sémantique de L'énoncé: Applications Pratiques, Paris, Hachette, 1989.
- Mikail Bakhtine, Esthétiques de la Création Verbale, Gallimard, 1984.
- Marcelo Dascal, la Sémiologie de Leibniz, Paris, Editions Aubier Montaigne, 1978.
- Roland Barthes,
 - S/Z, Paris, Editions du Seuil, 1970.
 - L'aventure Sémiologique, Paris, Editions du Seuil, 1985.
- Tezvetan Toddorov, Symbolisme et Interprétation, Paris, Editions du Seuil, 1978.
- Umberto Eco,
 - La Structure Absente, Paris, Edition Mercure de France, 1972.
 - Sémiotique et Philosophie du Langage, Presse Universitaires de France, 1988.
 - Les Limites de L'interprétation, Paris, Bernard Grasset, 1992.
- Group U, Rhétorique de la Poésie, Paris, Editions du Seuil, 1990, p.33.
- Wolfgang Iser, L'acte de lecture et Théorie de L'effet Esthétique, Editions Pierre Mardaga, 1988.

- Catherine Nessel, *Conical France*. London and New York: Routledge, 1988.
- Edward W. Said, *The World and the Text, and the Critic*, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1983.
- *Elmiret Class Imagin*, Mary Louise Pratt, Linguistics, Copyright by Harcourt Brace Jovanovich, Inc, 1980.
- Jacques Derrida, *Of Grammatology*, tr. Gayatri Chakravorty Spivak, Baltimore and London, Johns Hopkins University Press, 1976.
- Jonathan Culler, *On Deconstruction, Theory and Criticism after Structuralism*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1982.
- John Sturrock, *Structuralism*, London, Fontana Press, 1963.
- Horace L. Fairbank, *Critical Conditions, Postmodernity and the Question of Foundations*, Cambridge University Press, 1988.
- Norman Fairclough, *Language and Power*, London and New York, Longman Group UK limited, 1989.
- Robert Alter, *The Pleasures of Reading in an Ideological Age*, New York, Touchstone Simon and Schuster Building Rockefeller center, 1989.
- Roger Weisman, *Studying Literary Theory*, London, Arnold, second Edition, 1995.
- Terence Hurwies, *Structuralism and Semiotics*, London, Editions Methuen Co. Ltd, 1979.
- Tony Bennett, *Formalism and Marxism*, London, Editions Routledge, 1989.
- Umberto Eco, *The Role of the Reader*, Bloomington, Indiana University, Press 1984.
- William O'Grady, *Michael, Contemporary Linguistics*, New York, Second Edition, St. Martin's Press, 1993.

استراتيجية التأويل

من النصية إلى التفكيكية

محمد بوعزة

• كاتب من المغرب

يهتم هذا البحث برصد الإشكالات النظرية والمفارقات المعرفية التي يطرحها مفهومي التأويل والدلالة. كيف يتحقق تعدد المعنى؟ ماهي استراتيجية التأويل؟ ولماذا تختلف هذه الاستراتيجيات؟ هل التأويل له حدود أم أنه مغامرة مفتوحة على المجهول؟

في الفصل الأول تركز اهتمامنا على تفكيك الوضع الاستيمولوجي لمفهوم الدلالة، من خلال مقارنة مقارنة ترصد أسسه النظرية في نماذج نظرية ومعرفية مختلفة، الشيء الذي يمكننا من رسم مسار التحولات التي طرأت على مفهوم الدلالة في هذا المنعطف التاريخي والمعرفي.

اهتم الفصل الثاني بالبحث في إشكالية تعدد المعنى. وهي إشكالية ذات طابع مضاعف يمس مستويات متعددة في الفهم والتحليل: فهناك أولاً النص باعتباره ظاهرة دينامية تتشكل في شبكة من التعالقات والنصيات والبنى المتداخلة، ثم هناك القراءة باعتبارها أيضاً ممارسة دينامية تتخللها شفرات وأنساق متعددة وسياقات مختلفة.

وانكب الفصل الثالث على تفكيك الاستراتيجيات التأويلية التي يطرحها إشكال التعددية. هل يتعلق الأمر بتعددية محدودة أم لامحدودة؟ وما هو رهان التأويل؟ هل هو بنية وحصر هذه التعددية أم مضاعفتها وتتبع سيرورة آثارها اللانهائية؟

هكذا، عرضنا برنامجين متعارضين لرهان التأويل، التأويل المتناهي (أمبرتو إيكو) والتأويل اللامتناهي (جاك دريدا)، وكشفنا المرجعيات المؤسسة لكل برنامج والرهانات المحددة لاستراتيجياته.

من المقدمة

لوحة الغلاف للفنان ثامر داوود
www.thamirdawood.com

تصميم الغلاف: سامح خلف



توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.asppbooks.com



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com

www.neelwaf.com